جامعة الشهيد حمّه لخضر بالوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

السياسات الجزائرية لمواجهة الهجرة غير الشرعية عبر البحر

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص: سياسة عامة
من إعداد الطالب: بكي التجاني

لجنة المناقشة

الأستاذ	الصفة	المؤسسة
البروفيسور المكي دراجي	رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر
الدكتور سليم دحة	مشرفا	جامعة الشهيد حمه لخضر
السيدة مولاي صابرينة	مشرفا	المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام
الدكتور خالد بقاص	مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر

الموسم الجامعي: 2021/2020 م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :

وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا
إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِين.

سورةالبقرة الأية ﴿١٩٥﴾

شكر

الحمد لله معطي سؤال من سألا وجاعل العلم مناجاة لمن عملا.
ثم الصلاة على من كان مبعثه فضلا من الله عم الخلق واشتملا.
وآله الغرّ والأصحاب قاطبة ما مرّ ذكرهم في محفل وحلا.

وبعد:

فبتمام النعمة وجب الشكر لله تعالى الذي وفق وأعان ومن تمام شكره وشكر ذوي الفضل لما جاء في الحديث "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير لأستاذنا " **د. دحة سليم**" الذي أشرف على هذا البحث وكان لنا نعم المشرف والموجَّه فجزاه الله عنّا وعن العلم خير الجزاء.

كما نتقدم بخالص عبارات الشكر والعرفان للسيدة: صابرينة مولاي على كل ما قدمته لنا من عون وتوجيهات قيمة. وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل

ونتقدم بالشكر إلى أساتذة قسم العلوم السياسية خاصة قسم سياسة عامة دون أن ننسى كل زملاء الدفعة وجميع الاصدقاء.

إهداء

إلى والدي أمي وأبي حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى زوجتي ورفيقة دربي التي صبرت علي

إلى المؤنسات الغاليات: قرتا عيني، مريم وأنفال

إلى إخوتي كل باسمه

إلى أصدقائي وزملائي كل باسمه

بكي التجاني

الملخص

تأتي هذه الدراسة كمعالجة لإشكالية الهجرة غير الشرعية في الجزائر ومدى نجاعة الآليات الوطنية والدولية في مكافحتها؟، ولعل الدافع وراءها هو أهمية موضوع الهجرة غير الشرعية خصوصا بعد استفحالها في الجزائر وتحولها من بلد عبور إلى بلد استقرار، واعتمادا على منهج تحليلي علمي، تهدف الدراسة إلى بحث مختلف المؤشرات المرتبطة بهذه الظاهرة، والاستراتيجيات المعدة لمحاربتها.

فالجزائر وكغيرها من الدول التي تعاني من آثار هذه الظاهرة رصدت إمكانيات مادية وبشرية ضخمة في إطار محاربة الهجرة غير الشرعية، خاصة وأن هذه الظاهرة أخذت أبعادا خطيرة نتيجة للانعكاسات السلبية سوى الاجتماعية دون نسيان الجانب الأمنية والاقتصادية المترتبة عنها، والتي أثبتت التجارب العملية استحالة القضاء عليها إلا من خلال التنسيق والتعاون وتقارب الرؤى بين مختلف الدول المعنية بالظاهرة، سواء كانت دول مصدر، أو عبور أو دولة مستقبلة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، المهاجرون، آليات المكافحة، الاتفاقيات الدولية.

Abstract

This study comes as a treatment of the problem of illegal immigration in Algeria and the extent of the effectiveness of national and international mechanisms in combating it ?, Perhaps the motivation behind it is the importance of the issue of illegal immigration, especially after its exacerbation in Algeria and its transformation from a transit country to a country of stability, and based on a scientific analytical approach, the study aims to research The various indicators associated with this phenomenon, and the strategies designed to combat it.

Algeria, like other countries suffering from the effects of this phenomenon, has monitored huge material and human potentials in the context of combating illegal immigration, especially since this phenomenon took dangerous dimensions as a result of the negative social, health, political, security, and economic repercussions resulting from it, which practical experiences have shown the impossibility of eliminating it. Except through coordination, cooperation, and convergence of visions between the various countries concerned with the phenomenon, whether they are source, transit or receiving countries.

Key Words: Illegal immigration, immigrants, control mechanisms, international agreements.

فهرس المواضيع

شكر

الملخص

فهرس المواضيع ..... أ

فهرس الجداول..... ج

فهرس الأشكال .....د

مقدمة 1

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي للهجرة غير الشرعية

تمهيد 8

المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية 8

المطلب الأول: تعريف الهجرة..... 9

المطلب الثاني: تعريف الهجرة غير الشرعية.....10

المطلب الثالث: خصائص الهجرة غير الشرعية 11

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية.....13

المطلب الأول: النظرية الاقتصادية 13

المطلب الثاني: نظرية ازدواجية سوق العمل.....15

المطلب الثالث: نظرية نظام الهجرة 16

المبحث الثالث: المقاربات الجزئية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.....18

المطلب الأول: المقاربة السيكولوجية 18

المطلب الثاني: المقاربة المجتمعية.....20

المطلب الثالث: المقاربة المؤسسية 23

خلاصة 27

الفصل الثاني: واقع ودوافع الهجرة غير الشرعية في الجزائر

تمهيد 29
المبحث الأول: العوامل المحفزة للهجرة غير شرعية عبر البحر 29
المطلب الأول: العوامل الجيوسياسية 30
المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية والاجتماعية.....31
المطلب الثالث: أسباب البيئة الخارجية 33
المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية لظاهرة الهجرة غير شرعية عبر البحر
في الجزائر.....34
المطلب الأول: المنحنى العام للهجرة غير الشرعية في الجزائر 34
المطلب الثاني: خصائص الموقوفين في الهجرة غير الشرعية 36
المبحث الثالث: الدراسة الميدانية للهجرة غير الشرعية عبر البحر 37
المطلب الأول: دراسة عينة من المرشحين للهجرة غير الشرعية 37
المطلب الثاني: تحليل وتصنيف الحالات الم دروسة.....43
المطلب الثالث: استخلاص النتائج حسب كل حالة 47
خلاصة 52

الفصل الثالث: استراتيجية الدولة في مواجهة الهجرة غير الشرعية عبر البحر

تمهيد 54
المبحث الأول: السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية 54
المطلب الأول: التشريعات الدولية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية 55
المطلب الثاني: التشريعات والقوانين الوطنية لتجريم الهجرة غير الشرعية 61
المبحث الثاني: السياسة الاجتماعية والاقتصادية لمكافحة الهجرة غير الشرعية 64
المطلب الأول: السياسة الاجتماعية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.....64

المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.....70
المبحث الثالث: آليات الحد ومكافحة الهجرة غير الشرعية عبر البحر 72
المطلب الأول: الآليات الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.....73
المطلب الثاني: الآليات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.....78
خلاصة 82
الخاتمة.....84
قائمة المراجع.....88

فهرس الجداول:

الجدول رقم (01): معامل الثبات لفقرات الاستمارة (ألفا كرونباخ). 40

الجدول رقم (02): يبين درجات مقياس ليكرت 41

الجدول رقم(03): توزيع أفراد العينة حسب الجنس..... 44

الجدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي..... 45

الجدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب العمر 48

الجدول رقم (06): رموز فقرات المحور الاول..... 48

الجدول رقم (07): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول. . 50

الجدول رقم (08): رموز فقرات المحور الثاني 51

الجدول رقم (09): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني .. 52

فهرس الأشكال:

الشكل رقم(01): توزيع أفراد العينة حسب الجنس. 44

الشكل رقم (02): توزيع العينة حسب المستوى التعليمي 45

الشكل رقم (03): توزيع العينة حسب العمر 46

مقدمة

مقدمة

عرف الإنسان الهجرة منذ زمن بعيد للبحث عن سبل عيش أفضل له أو لمحيطه الأسري أو لتحقيق ذاته، فكان في السابق يهرب من الجفاف، أو من الغزو، أو من الأوبئة، يظهر جليا أن الهجرة سابقا تكون حتمية وفي أغلب الأحيان تمس منطقة كاملة فيهاجر جميع من في تلك المناطق دون استشارة أي جهة.

مما سبق، نتوصل للمفهوم الأولي الذي يتبادر للذهن عن الهجرة، بأنها عملية انتقال فرد أو مجموعة من الأفراد من مكان إلى مكان أخر، ومع ظهور مفهوم الدولة وترسيم الحدود وبروز سيادة هذه الدول، تحول هذا المفهوم من المفهوم الكلاسيكي إلى مفاهيم أخرى وقسمت إلى عدة مفاهيم، نذكر مثلا الهجرة الشرعية، أو الهجرة غير الشرعية في حالة مخالفة القوانين والتشريعات لتلك الدول.

ظهرت هذه المفاهيم جليا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية ازدهار الاقتصاد الأوروبي وأصبح يعتمد أكثر على جلب المهاجرين لزيادة النشاط الاقتصادي والتنموي، لأن الدول الأوربية أصبحت تحتاج ليد عاملة لتحريك الاقتصاد المتعثر جراء الحروب، ولم تضع الدول الأوروبية أي قوانين تنظم هذه العملية في البداية، إلا بعد زيادة معدلات البطالة في هذه الدول وأصبح المهاجرين يزاحمون المواطنين لهذه الدول، فوُضعت اتفاقية شنغن لمَّا تم الاكتفاء من الأيادي العاملة، حيث أصبحت الهجرة تستوجب تصريح بالدخول من الدول المستقبلة للمهاجرين، وسمحت هذه الاتفاقية بالهجرة الداخلية بين الدول الأعضاء لهذه الاتفاقية، وتم صك عملة موحدة والتكامل الاقتصادي بين هذه الأعضاء.

زادت عملية التبادلات التجارية بين الدول بتطور وسائل النقل وأصبح العالم قرية صغيرة وأصبح الفرد يقارن نفسه بالمستوى المعيشي في الدول الأوروبية بسبب التقدم الحاصل في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي وعانت الدول الحديثة الاستقلال من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما أدى إلى عجز الحكومات في هذه الدول من تحقيق تنمية تضاهي ما يشاهده الفرد في الدول الأكثر تقدما، وأصبح العالم مقسم إلى نصفين، إلى شمال متقدم وجنوب متخلف أو بعبارة أخرى اقل تقدما.

تركزت الثروة في شمال متقدم وجنوب متخلف، وعدم قدرة هذه الدول على اللحاق بركب التنمية، ومقارنة الفرد بالفرق الشاسع بين نمط الحياة في دولته والدول التي تستقبل المهاجرين، وشعوره بأنه يوجد بيئة أخرى يمكن أن يحقق ذاته فيها، يدفعهم لمحاول تغيير البيئة التي يعيش فيها التي تسودها مشاكل اقتصادية، وضعف في الدخل، والمشاكل الاجتماعية المتولدة من جراء الواقع الاقتصادي الهش، والمشاكل السياسية التي تؤدي بشعور الفرد بعدم الاستقرار، وهذا ما يُسوق له دائما في وسائل الإعلام، وتصله رسائل سلبية برسم واقع مزري يعيشه الفرد، وترسم صورة سوداء للواقع الذي يعيش فيه، ويرسم له أن المناخ غير مناسب والهجرة هي الحل، مما يثير فيه شعور الهجرة ومحاولة الوصول إلى الضفة الأخرى، بحلم تحسين ظروفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، واستثارة شعور الربح السريع داخله يدفعه إلى محاولة الهجرة بالطرق الشرعية المسموح بها، فإذا استحالت تلك المحاولات بسبب القوانين والتشريعات التي تتحكم في الهجرة بين الدول، يحاول بالطرق غير شرعية سواء عبر البحر في زوارق لا ترتقي لمواصفات السفر الآمن، أو عبر وسائل أخرى، وبما أن دراستنا تركز على الهجرة عبر البحر وهي الظاهرة المستفحلة مؤخرا، سنركز على هذا الجانب وهنا يبرز لنا عدة مفاهيم يستوجب دراستها سواء الهجرة، أو الهجرة غير الشرعية.

تختلف الوسائل وطرق الهجرة غير الشرعية لكن الهدف واحد وهو الوصول إلى الضفة الأخرى من البحر، فيستقلون زوارق لا تستوفي أدنى شروط الأمان، وينتهي بهم الأمر إما غرقا أم مجرمين في يد حرس الشواطئ لدول الاستقبال، وتكون هذه العملية إما فردية، أو منظمة، ومن ينجح بالوصول دون الغرق أو الإمساك به من حرس الحدود، يقع ضحية في يد عصابات الاتجار بالبشر.

طالت الهجرة غير الشرعية عبر البحر عدة أصناف عمرية فهي لا تقتصر على الشباب فقط، بل شرائح أخرى من أطفال إلى نساء وشيوخ، لكن النسبة الأكبر تعتبر الشباب الأكثر هجرة بهذه الأساليب، مما سبق ينعكس خطورة الوضع سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، يفرض تحديات على الدول خاصة الجزائر التي تعتبر دولة عبور ومصدرة للهجرة غير الشرعية، تستوجب حلول جذرية وتطرح مدى نجاعة التشريعات والآليات المتخذة في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر البحر وعليه نتساءل: ما هو مضمون السياسات الجزائرية المتعلقة بمكافحة الهجرة غير الشرعية عبر البحر؟

من خلال هذه الإشكالية تتفرع الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالهجرة غير الشرعية؟

- ما هي أهم النظريات المفسرة لديناميات هذه الظاهرة وتطوراتها؟

- ما هو واقع الهجرة غير الشرعية عبر البحر في الجزائر؟

- ما هي الاستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والأضرار الناجمة عنها؟

ستتم الدراسة في ثلاثة فصول يتناول الفصل الأول مدخل نظري مفاهيمي للهجرة غير الشرعية، أما الفصل الثاني فيتناول واقع ودوافع الهجرة غير الشرعية في الجزائر أما الفصل الثالث فيتناول استراتيجية الدولة في مواجهة الهجرة غير الشرعية عبر البحر.

أهمية الموضوع:

1-أهمية أكاديمية:

تتمثل أهمية موضوع الهجرة غير الشرعية عبر البحر في طاقة شبابية من كفاءات وطنية مهدورة يفقدها الوطن وتساهم في بناء أوطان أخرى، أيضا الوقوف على الأرقام وحجم هذه الظاهرة وفهمها وتحليلها، ومن ناحية أخرى تزايد هذه الظاهرة يثير التساؤلات عن الجدوى الحكومية المنتهجة في الحد من هذه الظاهرة ودراسة الجدوى منها ومدى فعاليتها في الحد من هذه الظاهرة، بالإضافة إلى أن الهجرة غير الشرعية موضوع الساعة ومطروح بشدة على الساحة.

2-أهمية عملية:

تندرج ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر البحر ضمن الجريمة المنظمة العابرة للحدود والتي تعتبر من المواضيع الهامة في الوقت الراهن نتيجة تفاقمها المقلق والذي يشكل خطر على الأمن الداخلي والخارجي، ما جعل منها تحديا لأجهزة الأمن وعليه وجب الكشف عن

الأنماط المنتهجة لغرض تقييمها وتحديد القصور في مواجهة هذا النوع من الإجرام ووضع إستراتيجية شاملة للحد منها مع تطوير دور الأجهزة الأمنية في إطار مكافحة الظاهرة.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع للأسباب التالية:

– موضوع أثار فضولي بسبب طرحه على الساحة وأصبح قضية رأي عام تستوجب الدراسة.

– خطورة الظاهرة سواء على المهاجرين غير الشرعيين عبر بحر أو من ناحية الكفاءات التي يخسرها وطننا بسبب هذه الظاهرة.

الدراسات السابقة:

تتمثل الدراسات السابقة في:

– **الدراسة الأولى:** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية (2012–2011) من إعداد الطالب ساعد رشيد، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة. والتي كانت بعنوان واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، وخلصت الدراسة في الأخير إلى بعض النتائج وهي:

* إعادة دراسة الهجرة غير الشرعية برمتها وبلورة قناعة مشتركة لمحاربة هذه الظاهرة على المدى المتوسط والبعيد لمواجهة الأسباب المؤدية لها كالفقر والبطالة والحروب والكوارث الطبيعية.

* تنسيق التعاون الأمني بين الجزائر والدول الأوروبية وتبادل المعلومات لتفكيك الشيكات والأطر العاملة في تسهيل الهجرة غير الشرعية.

* تشجيع الاستثمارات في المشروعات المتوسطة والطويلة لتوفير فرص العمل مما يحد من الهجرة غير الشرعية.

- **الدراسة الثانية :** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق: تخصص علم الإجرام والعقاب (2012-2011) جامعة الحاج لخضر باتنة، من إعداد الطالبة فايزة بركان وكانت بعنوان آليات التصدي للهجرة غير الشرعية وخلصت الدراسة في الأخير بعض النتائج وهي:

* العمل على احترام حقوق الإنسان فيما يخص التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين.

*تشديد العقاب على أفعال التهريب البشري وكذا على الاتجار بالبشر.

* تكثيف الجهود الوطنية والدولية من اجل القضاء على الأسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- التوصل لمفهوم واضح عن الهجرة غير الشرعية والمفاهيم المرتبطة بها سواء عبر دراسة المفاهيم أو النظريات المرتبطة بمفهوم الهجرة؛

- الوقوف على الأسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية عبر البحر. (فهم الأسباب والدوافع المؤدية إلى الإقبال على الهجرة غير الشرعية عبر البحر مع تحديد العوامل المساعدة في تفاقم الظاهرة)؛

- حصر السياسات الحكومية للجزائر لمكافحة الهجرة غير الشرعية عبر البحر وتقييم تأثيرها في معالجة هذه الظاهرة؛

- الوصول لاستنتاجات عن تطور هذه الظاهرة وأفق حل مشكل الهجرة غير الشرعية عبر البحر. (الوصول إلى استنتاجات علمية وموضوعيةُ يعتمد عليها لمعالجة الظاهرة والخروج بنتائج تمكننا من اقتراح أساليب التعامل مع هذا النوع من الإجرام في ظل القوانين والتنظيمات المعمول بها؛)

إشكالية الدراسة:

هذه الدراسة تحاول الإجابة عن إشكالية رئيسية وهي:

ما هو مضمون السياسات الجزائرية المتعلقة بمكافحة الهجرة غير الشرعية عبر البحر؟

من خلال هذه الإشكالية تتفرع الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالهجرة غير الشرعية؟
- ما هي أهم النظريات المفسرة لديناميات هذه الظاهرة وتطوراتها؟
- ما هو واقع الهجرة غير الشرعية عبر البحر في الجزائر؟
- ما هي الاستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والأضرار الناجمة عنها؟

المنهجية المتبعة:

تم إعداد هذه الدراسة على منهجين:

المنهج الوصفي التحليلي في تبيان أسباب الهجرة غير الشرعية وأساليبها، بالإضافة إلى استخدام المنهج الإحصائي، والذي يعني تلك الطريقة العلمية الكمية التي يتبعها الباحث معتمًدا في ذلك على خطوات بحث معينة وتنظيمها وترجمتها بيانيا ثم تحليلها بغية الوصول إلى نتائج أكثر دقة ويقينية وعلمية بخصوص الظاهرة المدروسة. وفي الأخير يمكن القول بأن المنهج الإحصائي هو عبارة عن استخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة وتحليل البيانات واعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي للهجرة غير الشرعية

الفصل الأول:

مدخل نظري مفاهيمي للهجرة غير الشرعية

تمهيد

يكتسي الإطار المفاهيمي والنظري أهمية بالغة بالنسبة لمختلف البحوث والدراسات لأنه يعطي بعدا علميا ومنهجيا للموضوع المراد دراسته، ولكي تكون لدينا رؤيا واضحة وشاملة حول هذا المفهوم ارتأينا أن يكون هذا الفصل بمثابة لتوضيح الأبعاد المفاهيمية لموضوع الهجرة غير الشرعية

قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث يتعلق المبحث الأول بمفهوم الهجرة غير الشرعية بحيث سنتطرق فيه إلى تعريف الهجرة بصفة عامة، ثم الهجرة غير الشرعية بصفة خاصة باعتبارها محور دراستنا، مع الإشارة إلى أهم خصائصها، أما المبحث الثاني فهو يتناول بعض الأطر التحليلية والنظرية التي فسرت هذه الظاهرة، أما الجزء الأخير من هذا الفصل فهو يجمع بين الإطار المفاهيمي والنظري لهذه الظاهرة إذ سنلقي الضوء على تطور مفهوم الهجرة غير الشرعية كما تناولته مختلف المقاربات الجزئية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية

لفهم مفهوم الهجرة غير الشرعية بشكل واضح يستوجب دراسة هذا المفهوم عبر ثلاث مطالب يتناول المطلب الأول تعريف الهجرة ليتبلور لدينا مفهوم عام عن الهجرة، أما الثاني يتناول تعريف الهجرة غير الشرعية وهنا لنتخصص أكثر في موضوع المذكرة، أما الثالث يتناول خصائص الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول :تعريف الهجرة

أولا: التعريف اللغوي

" الهجرة لغة: اسمٌ من هجر يهجُر هَجْرا وهِجرانا، قال ابن فارس الهاء والجيم والراء أصلان يدل أحدهما على قطيعة وقطع، والأخر على شد شيء وربطه، أما الأول الهجر ضد الوصل، وكذلك الهجران، وهاجر القوم من دار إلى دار، تركوا الأولى، وضبط ابن منظور أيضا بمعنى الخروج من أرض إلى أرض، وهجرة الشيء تعني تركه.

الهجرة إلى الشيء: الانتقال إليه عن غيره.

الهجرة كلمة مشتقة من فعل هاجر، يهاجر الذي يعني ترك الشيء أو أعرض عنه أما الهجرة فيقصد بها الخروج من أرض إلى أخرى"[1].

ثانيا: التعريف الاصطلاحي: كلمة الهجرة تعني انتقال فرد أو جماعة، أو مجموعة من السكان من مكان إلى مكان، تسمى هجرة داخلية، والهجرة الداخلية يمكن أن تكون انتقالا من الريف إلى المدينة، إذ يمكن أن يتغير معها العمل الذي يقوم بيه الفرد أو الجماعة، فيصبح الفرد تاجرا بدلا من كونه فلاحا، كما يمكن أن يكون الانتقال من المدينة إلى الريف.

"تعرفها الموسوعة السياسية الهجرة بأنها كلمة تدل على: الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة"، أي هي ظاهرة اجتماعية تدفع الأفراد إلى ترك مقر سكناهم والانتقال إلى مناطق أخرى[2].

أما من ناحية الهجرة الخارجية، تكون من بلد إلى آخر، أو من قارة إلى أخرى، كما هي عليه الهجرة مثلا من أسيا وأفريقيا إلى أوروبا وأمريكا وأستراليا، أو العكس أيضا، أو فيما بين أمريكا وأوروبا وأستراليا.

ثالثا: التعريف الشرعي

---

[1] علي بن نايف، الشحود، موسوعة البحوث والمقالات العلمية، شوهد عبر الرابط:
http://islamport.com/w/amm/Web/3779/11320.htm – تاريخ الإطلاع: 2021/03/30، 11:36.

[2] بوحادة سارة، تداعيات الهجرة غير شرعية على الأمن الجزائري، (مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية: العدد 01– فيفري 2020)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، ص141.

ورد مفهوم الهجرة في القرآن الكريم، وفي السنة النبوية الشريفة عندما أوصى الله تعالى إلى رسوله الكريم بالهجرة من مكة إلى المدينة المنورة وأمره بالرحيل إلى مكان بعيد عن سلطان الظلم والطغيان، وللهجرة شرعا معنى عام وهو ترك ما ينهى عنه الله تعالى، ومعنى خاص بالانتقال المكاني، وقد وقعت في الإسلام بهذا المعنى على وجهين:

الأول: الانتقال من دار الخوف إلى دار الأمن، كما في هجرتي الحبشة وابتداء الهجرة من مكة إلى المدينة.

الثاني: الهجرة من دار الكفر إلى دار الإيمان، وذلك بعد أن استقر النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة المنورة، إلى إن فتحت مكة المكرمة[1].

"كانت الهجرة إلى الحبشة أول هجرة في الإسلام بعد بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم، حيث واجه أتباع الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم صوراً من العذاب والتنكيل والتضييق لمخالفتهم قومهم في دينهم، فلجأ هؤلاء المؤمنون إلى الخروج من أرضهم وديارهم طلباً للأمن في الدِّين. وقد أشار بعض المفسرين إلى أن المراد من قول الله تعالى:
وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَأَجْرُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴿٤١﴾ [النحل: 41]؛ هم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم الذين ظلمهم المشركون بمكة، وأخرجوهم، حتى لحق طائفة منهم بالحبشة[2].

المطلب الثاني: تعريف الهجرة غير الشرعية

تعد الهجرة غير الشرعية أبرز أنواع الهجرة وفقا للمعيار القانوني وأهمها وبحسب ما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود فإن الهجرة غير الشرعية، "تعني عبور الحدود دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدول المستقبلة[3].

[1] – برهان الدين إبراهيم البقاعي، الإعلام بسن الهجرة إلى الشام، دار ابن حزم، ط1، لبنان،1997، ص10.

[2] أنور قاسم الخضري، قراءة في مفهوم الهجرة في الإسلام، مجلة البيان، العدد 325، جويلية 2014، شوهد عبر الرابط: https://albayan.co.uk/MGZarticle2، 02تاريخ الاطلاع: /2021/04، 17:45.

[3] بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الدورة 15،55 نوفمبر 2000.

أما منظمة الهجرة الدولية فأشارت إلى المهاجر غير الشرعي بقولها أنه "المهاجر الذي لا تتوافر لديه الوثائق اللازمة والمنصوص عليها بموجب لوائح الهجرة من أجل الدخول، الإقامة أو العمل في بلد ما.

لفهم مفهوم الهجرة غير الشرعية أكثر يستوجب الاطلاع على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الذي يوضح ذلك في عدة نقاط كالآتي:

– الهجرة غير الشرعية هي تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.

– يُقصد بتعبير "الدخول غير المشروع" عبور الحدود دون تقيّد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدولة المستقبلة ويُقصد بتعبير "وثيقة السفر أو الهوية المزورة" أي وثيقة سفر أو هوية: تكون قد زوِّرت أو حوِّرت تحويرا ماديا من جانب أي شخص غير الشخص أو الجهاز المخوَّل قانونا بإعداد أو إصدار وثيقة السفر أو الهوية نيابة عن دولة ما، أو تكون قد أُصدرت بطريقة غير سليمة أو حُصل عليها بالاحتيال أو الفساد أو الإكراه أو بأية طريقة غير مشروعة أخرى؛ أو يستخدمها شخص غير صاحبها الشرعي[1].

المطلب الثالث: خصائص الهجرة غير الشرعية

"يمكن تصنيف الهجرة إلى عدة خصائص بعضها بحسب عامل إرادة الفرد وبعضها بحسب استمرارها، كما قد يكون بحسب مكان الانتقال أو بحسب شرعيتها.

الهجرة بحسب إرادة الفرد: قد تكون هجرة اختيارية وهي عادة ما تتم بمبادرة فردية ذاتية، أي بحسب رغبة الفرد من الانتقال من وطنه الأم إلى مجتمع فيه فرص أفضل من تلك التي كان يعيشها في وطنه الأصلي كما قد تكون الهجرة بحسب إرادة الفرد هجرة قسرية أو إجبارية حيث تعرف الهجرة القسرية بأنها إجبار مجموعة من السكان تقيم بصورة قانونية على أرضها

[1] المرجع نفسه.

وفي ديارها على الانتقال إلى منطقة أخرى كما يمكن تصنيف الهجرة على حساب ديمومتها إلى هجرة دائمة وهجرة مؤقتة، الهجرة بحسب شرعيتها من عدمه: فهذا الذي يدخل في نطاق موضوعنا أي الهجرة غير الشرعية التي عادة ما تتم بصورة غير نظامية لأنها تتم سريا ودون علم السلطات أو الجهات الرسمية هذا من جهة"[1].

أما إذا رأينا الخصائص من زاوية المصالح والأهداف "تأخذ الهجرة غير الشرعية جانب التنظيم والاستمرارية كمقياس ويكون وضعاً متعارضاً مع مصالح وأهداف الدول المعنية بها يجعلها في صراع مع قوانينها وتشريعاتها، وللهجرة غير النظامية خصائص عامة تتعلق بتدفقات المهاجرين نذكر منها:

أ- **التنظيم:** تتم عملية الانتقال غير النظامي للمهاجرين بالاتفاق بين المرشحين للهجرة والوسطاء الذين تربطهم في العادة صلات مع المسؤولين العموميين في النقل البحري. وتنتهي علاقة المهاجرين غير النظاميين بالوسطاء عند ركوبهم القوارب، وتنهي علاقتهم بالناقل البحري عند المياه الإقليمية لدولة المقصد. هذه الصفة تضمن استمرار عملية الهجرة غير النظامية ضمن نظام ديناميكي يبدأ بالمدخلات المتمثلة في المرشحين للهجرة وينتهي بالمخرجات المتمثلة في الناجحين في الوصول إلى أراضي البلد المقصود والاستقرار هناك.

ب- **وحدة الهدف:** تهدف الهجرة عموماً إلى تحقيق الربح لكل الأطراف، المهاجرون وعائلاتهم، الوسطاء والدول المستفيدة من العمالة المهاجرة. وفي الهجرة غير النظامية تنشط شبكات الهجرة بشكل غير قانوني مما يجعل سقف تكاليف الهجرة غير محدد بالنسبة للمهاجرين، لكن تعلقهم بمشروع الهجرة وتفاقم أسباب الطرد تدفعهم إلى تحمل تكاليف الهجرة غير النظامية.

ج- **البعد عبر الوطني:** تتم الهجرة غير النظامية بين الدول بحيث ينتقل المهاجرون من دول تقل بها مناصب العمل وفرص النجاح الاجتماعي إلى دول تتوفر بها مناصب العمل والأجور

[1] شريف وكواك وحمد بن خليفة، علاقة الهجرة غير شرعية بالإرهاب وتأثيراتها الأمنية عربيا وأوروبيا، الملتقى الدولي التاسع حول التأمينات الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2019/01/31، الجزائر، ص35.

المرتفعة مقارنة بدول الإرسال. هذه الحركية العابرة للحدود والأوطان قد تتسبب في نزاعات بين الدول خاصة عند ربط نشاطات المهاجرين بالإرهاب والجريمة المنظمة.

د- الاحتراف والتخصص: تكون الهجرة غير النظامية مجسدة الحدوث عند دخول المهاجرين بدون وثائق أو بوثائق مزورة، أو بالاستمرار في التواجد على أراضي الدولة المضيفة بعد انتهاء مدة الإقامة القانونية. تنشط شبكات الهجرة داخل الدول المستقبلة في هذا المجال بحيث تحترف تزوير الوثائق والإقامة حسب الطلب بحيث تتكيف عمليات التزوير مع القوانين والإجراءات المعمول بها في تلك الدول.

ترتبط الهجرة غير النظامية بفكرة الجاذبية نحو البيئة التي تضمن للمهاجرين فرص أفضل لحياتهم، هذا ما يجعلها عبر الزمن ظاهرة مستمرة عبر الدول رغم السياسات المتنوعة التي تنتهجها تلك الدول [1].

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية

إن أهم مبدأ رأسمالي تتأثر بيه الهجرة هو قانون العرض والطلب. لذلك فإن سوق العمل في الدول المتقدمة هو المتحكم الرئيسي في حركة الهجرة، وبالرغم أن العرض للعمل أصبح شرطا أساسيا في اختيار العمالة المهاجرة ومقيدا وانتقائيا يركز على الكفاءة والدخول القانوني وتجنب البقاء الدائم للمهاجرين، إلا أن صناع السياسة في تلك الدول يركزون على استتراف وتحصيل أكبر قدر ممكن من الفائدة من المهاجرين، نظرا للحاجة الماسة والمتزايدة لهم. هذا ما تؤكده نظريات هذا المبحث في ثلاث مطالب المطلب الأول النظرية الاقتصادية المطلب الثاني نظرية ازدواجية سوق العمل والمطلب الثالث سنستعرض نظرية نظام الهجرة.

المطلب الأول: النظرية الاقتصادية

من هنا ينتقل Todro إلى التركيز على العوامل الجاذبة للمهاجرين وفي مقدمتها مستويات الأجور حيث أن هناك دول لديها وفرة في اليد العاملة ولكن تعاني من انخفاض في

[1] - حسن الإمام، مكافحة الهجرة غير الشرعية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ط1، 2014، ص 32-34.

الأجور، أو أن هذه الأجور لا تسمح بقدرة شرائية معقولة نتيجة التضخم، ودول أخرى تنقص بها الأيدي العاملة ولكنها تمتاز بارتفاع في مستويات الأجور وكذلك سعر عالي لعملتها مقابل عملة الدول ذات الأجر المنخفض إلى الدول ذات الأجر المرتفع[1].

هذا الانتقال مرهون بعدة معايير تستند إلى المشروع الشخصي للتحرك فالمهاجر يقارن أجره الأصلي في بلده مع أجره المحتمل في بلد المهجر ويتحرك عند ما يكون المكسب المتوقع من اختلاف الأجور بين البلدين أكبر من التكاليف المتوقعة لعملية الهجرة، وكذلك عودة الكفاءات مرهونة بمستوى المكاسب المتوقعة من العودة إلى البلد الأصل مقارنة بالمكاسب المحققة من البقاء في الخارج، بالتالي فإن سبيل الحكومات لمراقبة الهجرة هو تبني سياسات تؤثر على المكسب المتوقع من الهجرة بين الدولتين (تقليل فرص العمل من خلال الاعتماد على التكنولوجيا رفع الأجور في دول المصدر...).

سار الباحث Bloom على نفس النهج في تركيزه على دور الدولة في تغيير الهجرة، حيث رأى أن الأسر والعائلات في الدول المتقدمة تتمتع برعاية حكومية تضمن لها عدم تذبذب مداخيلها في المستقبل. تعتمد هذه الدول سوق المستقبل الذي يضمن بيع المحاصيل بأسعار عالية حتى في حالة انخفاضها في الأسواق العالمية، وذلك بدفع الدولة للفارق في الأسعار لصالح الأسر المنتجة. أما في الدول الفقيرة فالأسر والعائلات تواجه مصيرها منفردة دون رعاية الدولة مما يدفع بهذه الأسر والعائلات إلى تجنيد بعض أفرادها في مشاريع الهجرة نحو الدول المتقدمة لضمان مداخيل مستقبلية تعوض لها الفارق عند تعرضها لخسائر مالية ناجمة عن تدهور أسعار المحاصيل[2].

تعقيب على ما جاء في النظرية النظرية، إن اختلاف الأجر له أهمية كبيرة بين الدول المصدرة للهجرة والمستقبلة للهجرة، فالمهاجر دائما يقارن الفرق بين نظام الأجور بين بلده

[1] Idem. p.244
[2] Douglas.S.Massey .Joaquin Arango (and others).theories of migration. A revieiw and Appraisal.population and development .USA.September 1993.p443

والدول الأخرى وهنا يبرز دور الدولة في المحافظة على مستوى مقارب لأجور العالمية لإدخال المورد البشري الخاص بها في عملية الحركة الاقتصادية لتحقيق تنمية يستفيد منها الجميع.

المطلب الثاني: نظرية ازدواجية سوق العمل

يعد الباحث Pior أول من طرح أفكار هذه النظرية. ويرى ويعتقد أن سبب الهجرة الدولية إلى الطلب الدائم والمزمن والمتأصل على الهجرة العاملة في بنية الدول المتقدمة. ويرجع ذلك إلى الخصائص الأربع التالية التي تميز مجتمعات واقتصاديات هذه الدول[1]:

أ:التضخم البنائي:

يركز على ألمبررة: لأنهم بحاجة إلى جلب عدد كبير من العمالة غير المؤهلة في أسفل هرم العمل، من ما يدفعهم إلى تحسين الرواتب في هذا المستوى مما يعرضهم إلى ضغط كبير من المستويات العالية للهرم بغية رفع أجورهم كذلك، فتصبح تكلفة تحسين الرواتب في تضخم، ما يدفع أرباب العمل إلى البحث عن عمالة تقبل أجور منخفضة وبالضرورة في أسفل الهرم يتم اللجوء إلى العمالة المهاجرة.

ب- المشاكل المبررة:

المهاجرون يبدؤون بالعمل لأجل الراتب ثم يسعون بعد ذلك إلى محاكاة المجتمعات المتطورة والعيش في مستويات قياسية (شراء منزل، التعليم، شراء الأرض، استهلاك السلع، تحقيق الرفاهية...) بالتالي فطبقة أسفل الهرم تخرج من سوق العمل ويتم الاستعاضة عنها بمهاجرين جدد، فمشكلة الحاجة إلى العمال المهاجرين بشكل دائم تجد مبررها في عدم ثبات الطبقة السفلى لهرم العمل وانتقالها إلى طبقات أعلى.

ج - الازدواجية الاقتصادية:

عند انخفاض الطلب على العمل رأس المال لا يتأثر كثيرا بتوقف العملية. أما الطلب القاعدي يتراخى بالتالي يتحمل العمال تكاليف البطالة. لكن الرأسماليون يبقون حصة معينة من العمال عند الحاجة للحفاظ على الطلب القاعدي. وهم في نفس الوقت بحاجة إلى عمالة مؤهلة

[1] Douglas Massy. Joaquin Arango (and others).theories of migration.OPCIT.p443.

لتشغيل الآلات وتحريك رأس المال العاطل. ولكن هذه العمالة مكلفة مما يدفع الرأسماليين إلى استقدام عمالة غير مؤهلة وغير مكلفة (أجور متدينة، شروط عمل غير كافية) وتدريبها بالتالي يلجأ هؤلاء إلى العمال المهاجرين[1].

د – ديومغرافية العرض على العمل:

في السابق، وجد أرباب العمل في الدول المتقدمة حاجتهم للعمالة في النساء والمراهقين للعمل في ظروف سيئة نظرا لحاجة النساء لتأمين حياة أطفالهن وتمدرسهم ولاعتقاد المراهقين بوجود فرص عمل أفضل في المستقبل. لكن بارتفاع معدلات الطلاق وتراجع فئة المراهقين في سوق العمل اختل التوازن بين الطلب ومحدودية العرض مما دفع الرأسماليين إلى الاستنجاد بالهجرة[2].

مما سبق، الاختلال في التوازن بين العرض المتجه نحو الانخفاض والطلب المتزايد خاصة في القطاع الزراعي يدفع نحو استغلال سوق العمل الموازي المتمثل في العمال المهاجرين.

هناك طلب متأصل ومزمن على العمالة الأجنبية في دول المركز المتقدمة، هذا الطلب جعل من الهجرة عملية ديناميكية لا تتوقف.

المطلب الثالث: نظرية نظام الهجرة

فكرة النظام في العلوم الاجتماعية عموما عن تلك الوحدات المترابطة والمتكاملة وظيفيا، فأي تعطل أو انسحاب لأحد المكونات يؤدي إلى انهيار النظام والإخلال بالتركيبة العامة بالبنية، كما تحمل فكرة النظام معنى الديناميكية في العمل بشكل ذاتي عن طريقة آلية التغذية العكسية التي تضمن للنظام إعطاء فكرة مستمرة على مخرجاته ومدى قبولها من البيئة التي يتفاعل فيها النظام وهنا يبرز دور نظرية النظم لأن جميع الأنظمة تتفاعل في البيئة الداخلية والخارجية تتأثر وتأثر.

[1] Douglas.S.Massey .Joaquin Arango (and others). Opcit.Page 446.
[2] IBID. Page 447

في مجال الهجرة الدولية، يبدأ تشكل نظام للهجرة بتوفر الظروف الملائمة والدافعة نحو التحرك (كفرص العمل، سياسات التنظيم، البنية التحتية....) ومع انتشار المعلومة في منطقة إرسال المهاجرين تتكون شبكات من العلاقات الأسرية والجهوية بين مكان الانطلاق ومكان الوصول تؤسس لنظام هجروني.

ضمن نظام الهجرة تكون عملية التنقل مستمرة بناءً على وجود الحافز الذي تعطيه البيئة للمهاجر ليتحرك (ما الذي ينتظره المهاجر من البيئة) ويتعلق بمدى الرضا أو الرفض للواقع والذي يحدد قرار الهجرة من عدمه. كذلك تستمر عملية الهجرة في بناءً التغذية العكسية التي تتضمن المعلومة عن بيئة الاستقبال التي تؤدي إلى زيادة الهجرة أو تراجعها بناءً على ما قدمه المهاجرون السابقون من معلومات أو ما تقدمه وسائل الإعلام[1].

تعرف ماري كريتز MARY KIRTZ نظام الهجرة الدولي على أنه: " سلسلة من الأماكن المترابطة بتدفقات وتدفقات معاكسة من الأشخاص والسلع والخدمات والمعلومات التي تؤدي إلى تسهيل التبادل المتضمن بالأخص الهجرة بين هذه الأماكن"[2].

[1] Roel peter Wilhelmina JENNISSEN. Macro-ecoamic determinants of international migration in Europe. Chapter3 (theorical framework of international migration) Amsterdam: Dutch university press2004-p35

[2]Mary kirtz .interntional migration system.A global approach.Oxfard claremdon press.England.1992.p15

المبحث الثالث: المقاربات الجزئية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: المقاربة السيكولوجية

سنتناول في هذا الإطار التحليلي تفسيرا لظاهرة الهجرة غير الشرعية بالتطرق لنظرية أ " **براهام هارولد ماسلو** "، Maslo لتحديد الحاجات وتدرجها.

- نظرية "ماسلو" في تفسير الهجرة غير الشرعية:

إن الفكرة العامة لنظرية الحاجات التي طرحها أبراهام هارولد ماسلو هي أن البنية السيكولوجية للأفراد قائمة على مجموعة من الحاجات الأساسية المرتبة بشكل هرمي، يؤدي إشباع المستوى القاعدي الأول منها إلى الانتقال إلى المستوى الأعلى منها وهكذا، وقد تكونت قائمة الحاجات **لماسلو** من العناصر التالية: الحاجات الفيزيولوجية، حاجات السلامة والأمن، حاجات الانتماء والحب، حاجات تقدير الذات وحاجات تحقيق الذات.

إذا بدأنا بالفرع الأول من الحاجات الفيزيولوجية، فهي تشير إلى الحاجات الأساسية التي يتوقف عليها البقاء الفيزيولوجي، والهجرة غير الشرعية وفق هذا المستوى حسب **ماسلو**، الدافع وراءها هو الفقر الحاد في الحاجات الفيزيولوجية الجمة عن الحروب والمجاعات، وعندما تشتد مثل هذه الحاجات يصبح الفرد مركز بشكل مفرط على إشباع هذه الحاجات دون الانتباه إلى المخاطر المرافقة لها[1]، ويرتبط بهذا المستوى من الحاجات نوع آخر وهو حاجات السلامة والأمن والتي تتضمن الحاجة للاستقرار والقانون والتحرر من الخوف والقوى المهددة، لكن في بعض الأحيان تعترض الأفراد عقبات مقوضة لفرصهم في البحث عن الأمن، لكن تفهم وتفسر بناء على فهم بإدراك الأفراد لها، فعلى الرغم من الآثار الجانبية للخوف التي ترافق عملية البحث عن الأمن إلا أن هناك أمل قوي لتحقيق الأمن الدائم والاستقرار الطويل، وهذا الشعور

[1] عامر مصباح، "الهجرة غير الشرعية إطار نظري للتحليل"، مجلة فكر ومجتمع، العدد 05، طالسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر،2010، ص 62.

هو الدافع وراء سلوك الهجرة غير الشرعية التي يغامر فيها الأفراد بحياتهم من أجل تأمين فرص العيش والحياة الكريمة والانتقال إلى مجتمعات أخرى تكون أكثر أمنا في نظرهم. تعتبر الروابط الاجتماعية والقرابية والمحيطية من العوائق التي تبطئ وتشل حركة المهاجرين وهذا ما سماه **"ماسلو "**بالمستوى الثالث من الحاجات وهو حاجات الانتماء والحب فهو يرى أنها تلعب دورا هاما في حياتنا وإذا نظرنا إلى روابط الانتماء التي من المفترض أن تعيق ظاهرة الهجرة غير الشرعية، قد تفتت لدى هذه الفئة تحت ضغط الفقر الحاد في الحاجات السابقة فهنا تصبح هذه الحاجات دافعا للهجرة غير الشرعية وليس عائقا لها[1].

أما عن المستوى الرابع من ترتيب **"ماسلو "**للحاجات وهو "حاجات تقدير الذات" والذي يشمل احترام الذات وتلقي الاحترام من الآخرين فإشباع حاجات تقدير الذات يولد مشاعر واتجاهات الثقة في النفس وإحباط هذه الحاجات يؤدي إلى مشاعر واتجاهات النقص وهذا مرتبط بالهجرة غير الشرعية عند الأفراد وبالتالي يحفز الفرد نحو المغامرة وعدم الاهتمام باحتمالات الضرر التي يمكن أن تلحق به، وهذا بدوره يتعلق بالمستوى الأخير من ترتيب **"ماسلو "**للحاجات وهو حاجات تحقيق الذات وهي رغبة الشخص في أن يمتلك كل شيء، ولكن بالنظر للواقع نجد أنه في غالب الأحيان هناك فرص معدومة لتحقيق هذه الحاجات، وهذا ما ينعكس في شكل احباطات نفسية التي يمكن أن تتحول إلى دوافع قوية نحو الهجرة غير الشرعية إلى المناطق التي يعتقد أنها فرص تحقيق مثل هذه الحاجات[2].

[1] عامر مصباح، المرجع السابق، ص 64-63.

[2] إبراهيم محمد عياش، المقاربة السيكولوجية لظاهرة الهجرة غير الشرعية"، مجلة الحوار المتمدن، العدد2386، شوهد عبر الرابط: http://www.anewar.org/debat، تاريخ الاطلاع: 2021/05/26، 20:07.

المطلب الثاني: المقاربة المجتمعية:

ظهرت نظريات اجتماعية عديدة حاولت الوقوف على تفسير ظاهرة الانحراف الاجتماعي بوجه عام، والجريمة بوجه خاص، وقد تم في هذا البحث استخدام نموذج من هذه النظريات بحيث يمكن أن يوصل إلى تصور نظري تفسيري لظاهرة الهجرة باعتبارها تمثل سلوكا إجراميا مخالفا لتعاليم ونصوص القانون المخصص للهجرة والجنسية في المجتمع، لذلك ركز الباحث على النظريات الاجتماعية الآتية: نظرية التفكك الاجتماعي، ونظرية التقليد ونظرية اللامعيارية.

نفهم من نظرية التفكك الاجتماعي أن الأفراد في ظل هذه الحالة من الاضطراب والتفكك يلجؤون إلى البحث عن مفر أو مخرج من هذه البيئة التي لم تعد في نظرهم كفيلة بتحقيق أهدافهم وطموحاتهم خاصة من فئة الشباب الذين تدفعهم الرغبة في تحقيق طموحاتهم المادية بالتحديد ويمتلكون طاقات وإمكانات تساعدهم، بل تشجعهم على الرحيل وخوض مغامرة الهجرة غير الشرعية. هكذا فإن حالات التفكك الاجتماعي قد تفسر تبني أفراد مجتمع ما أو مدينة أو قرية معينة اتجاهات إيجابية نحو الهجرة عامة والهجرة غير الشرعية خاصة، أيضا فإنها تفسرُ سبب انتشار الهجرة غير الشرعية في مجتمعات معينة دون الأخرى ولما تتخذ مجتمعات محددة دون غيرها مجتمعات عبور.

أما نظرية التقليد Imitation Theory التي طورها عالم الاجتماع «تاردTarde » فتفيد افتراضاتها أن الجريمة تكون نتاج تقليد الشخص المجرم لشخص آخر سبق أن أجرم تعرف عليه وتأثر به، وارتفاع معدلات الجريمة في مجتمع ما نتاج تقليد الأشخاص بعضهم لبعض[1]. ومن ثم فإن الشخص قد يدفع إلى الهجرة غير القانونية عندما يتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بمن سبق له أن هاجر وتمكن من بلوغ مراميه وأهدافه خاصة المادية، وذلك بعد عودته

[1] عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، الكتاب الأول، أول الإجرام، مطبوعات جامعة الكويت، 1973، ص241.

لوطنه أو من خلال تتبع أخباره وتقصي أسلوب حياته، ويتعاظم الاتجاه الإيجابي لدى الراغبين في الهجرة عندما يسمعون أخبارا تؤكد اندماج ذلك المهاجر في المجتمع الذي هاجر إليه، وتمكنه من العيش فيه وأنه لم يتعرض لتجارب مؤلمة بتلك الرحلة.

تؤكد نظرية اللامعيارية Anomy Theoryأن ظاهرة الجريمة بوجه عام تكون حصيلة الظروف الاجتماعية التي يمر بها مجتمع ما، وتكون تلك الظروف ناتجة عن حالات التغير والتبدل التي يشهدها المجتمع إثر زيادة التباين الاجتماعي، مما قاد إلى تغير في نمط التضامن الاجتماعي في المجتمع، ويكون ذلك نتيجة عوامل متنوعة ومتداخلة منها داخلي المصدر ومنها الخارجي. ويفترض «ايميل دوركايمEmail Durkheim « أن الزيادة في السكان تسهم في نقص الموارد، الأمر الذي يقود إلى التخصص في العمل، وهذا بدوره أسهم في حدوث التغير الاجتماعي السريع في المجتمعات الإنسانية، مما يحدث ما أطلق عليه الانومي (اللامعيارية) التي تعرف بحالة بهتان المعايير السلوكية في الثقافة وعجزها عن توجيه السلوك وضبطه[1].

هذه الحالة من ضعف قدرة المعايير السلوكية على توجيه سلوك أفراد المجتمع، وفي ظل حالة التباين والاختلاف التي انتابت المجتمع إثر التخصص في العمل ينقاد كثير من الأفراد إلى الانتحار Suicide بأنواعه الأناني منه أو الإثاري أو الانومي، ففي النوع الأول مثلا يقدم الأفراد على الانتحار بعد أن يفقدوا شعورهم بالسند والدعم وتفاقم شعورهم بالعزلة الاجتماعية والفردية جراء إحاطة ظروف بيئية مرتبكة ومشوشة جاءت نتاج التغير المفاجئ والسريع في المعايير والقيم وقواعد السلوك، أما الانتحار الإثاري فيشير إلى إقدام الفرد على قتل نفسه فداء للآخرين الذين يضحي من أجلهم ويبحث لهم عن مصادر رزق[2].

[1] أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي، دراسة متكاملة للنظريات الاجتماعية، دار النهضة العربية، 1981، ص596-600.

[2] كريستيان بودلو واستابلية روجية، دوركايم والانتحار، ترجمة أسامة الحاج، ط ،1المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (بيروت . لبنان، 1999، ص73.

مما تقدم نقول: إن الهجرة عامة، وغير الشرعية خاصة، نتاج ظروف اجتماعية عامة دفعت الأفراد إلى البحث عن فرص أفضل للعيش تكون في شكل حالات انتحار أناني أو في شكل انتحار إثاري، فالمهاجر غير الشرعي خاض غمار مخاطر هذه الرحلة من أجل تحقيق مأرب شخصية والسعي نحو تحقيق أهداف خاصة، وهنا تكمن الأنانية أي الذاتية، أو من أجل أن تكون الهجرة للبحث عن فرصة عمل لتوفير مصدر رزق للأبناء أو الإخوة أو الأخوات أو غيرهم، ممن يهتم المهاجر بأمرهم، تجدر الإشارة إلى أن طلب اللجوء فرارا من الموت أو الحروب أو الكوارث قد يعد من ضمن الانتحار الأناني أي الذي يسعى فيه الفرد إلى تحقيق مكاسب ذاتية لا تتصل بأفراد آخرين.

يضيف ‹‹ربورت ميرتون›› Robert Merton في هذا السياق أن الأفراد في ظل المجتمعات التي تصاب بحالة الانومي ينتشر بها العمل بالسبل غير الشرعية لتحقيق الأهداف الثقافية ذات الإجبار أو القهر الثقافي، وذلك بعد أن يعجزوا عن تحقيق تلك الأهداف بالطرق الشرعية والمتاحة في الثقافة، وهذا ما عبر عنه بالانحراف الابتكاري، ويقصد به أن الأفراد يبتكرون أساليب أو سبلا جديدة ومتطورة لتحقيق أهدافهم وغاياتهم، فإن عجزوا عن تحقيقها بالأساليب التي تبيحها الثقافة عمدوا للأساليب غير الشرعية[1].

من ناحية أخرى يرى «ميرتون» أن الانحراف عامة نوعان، الأول انحراف غير معيب وهو الخروج عن المألوف أو المعتاد في المجتمع دون الإضرار بمصالحه أو انتهاكا لقيمه وقواعده الأخلاقية، والثاني معيب ويمثل خروجا عن المألوف، ويتضمن انتهاك للمعايير والقيم والأعراف والقوانين المعمول بها في المجتمع أي جريمة إن كان السلوك مقترفا من قبل بالغ[2].

[1] عبدالله سعود السراني، العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (الرياض . السعودية)، 2010، ص56-57.

[2] نبيل رمزي، النظرية السوسيولوجيا، أصولها الكلاسيكية واتجاهاتها المحدثة، (قراءات وبحوث)، دار الفكر الجامعي، (الاسكندرية . مصر)، 1999، ص346-355.

يمكن القول: من خلال افتراضات هذه النظرية إن الهجرة غير الشرعية تمثل ظاهرة انحرافية تتلخص في أنها تعبر عن حالة من ابتكار الأفراد لسبل جديدة يهدفون من اتباعها لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم والتي من بينها الحصول على الأمن والأمان، كذلك فإن المهاجر قد لا ينظر إلى الهجرة غير الشرعية باعتبارها تمثل سلوكا معيبا، بل قد يراها الفرد سلوكا اعتياديا رغم كونه مخالفا للقانون ويعرضه للعقوبة، بمعنى أنه ليس كالسرقة أو الخطف من أجل أفعال شهوانية ليوصم فاعلها ويلحق به العار، فالفرد في الغالب لا يراه مخالفا للقيم الأخلاقية، الأمر الذي يجعله ينظر إليها باعتبارها تمثل سلوكا اعتياديا.

المطلب الثالث: المقاربة المؤسسية

اتحدت كل من مصالح الدرك الوطني والقوات البحرية وحرس الحدود لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي تمتع بالتكوين المحترف والكفاءة والمهنية العالية حيث تباشر هذه الأخيرة وفي إطار نشاطها اليومي، وكإجراء وقائي لوقف الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر دورات على الساحل البحري، والحدود البرية وخاصة الحدود الجنوبية والغربية، وبدعم من القوات الجوية لحماية الحدود من أي اختراق بالإضافة إلى مهامها الروتينية في المطاردة والإشراف على عمليات الترحيل، والاقتياد والإبعاد وهذا ما جعلنا نقسم هذا الجزء من الدراسة إلى جزئيتين تناولنا في الجزئية الأولى دور جهاز شرطة الحدود في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بينما خصصنا الجزئية الثانية لجهود وزارة الدفاع الوطني في مكافحة هذه الظاهرة.

. دور جهاز شرطة الحدود في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

تخضع هذه الهيئة في تنظيمها الإداري إلى السلطة المباشرة لمديرية شرطة الحدود ولها سبعة مصالح خارجية موزعة على الولايات الآتية (قسنطينة، وهران، إليزي، ورقلة، تمنراست، مغنية سوق أهراس) بالإضافة إلى الفرقتين الأولى، والثانية لشرطة الحدود البحرية لميناء الجزائر والفرقة الجهوية لمطار هواري بومدين ويسهر هذا الجهاز على تنظيم حركة عبور الأشخاص، والبضائع عبر الحدود البرية والجوية والبحرية ،كما يعمل أيضا على قمع الجريمة

المنظمة وعلى رأسها الهجرة غير الشرعية من خلال اتخاذ كافة الإجراءات القانونية الوقائية اللازمة، كالرقابة على مدى صحة وثائق السفر عند مختلف النقاط الحدودية وصولا للطرد بناءً على قرار تصدره السلطات القضائية، أو الإدارية بالنسبة لأجانب أو المتابعة القضائية للجزائريين[1].

كما تسهر المديرية العامة للأمن الوطني على مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال العديد من النشاطات في هذا المجال والمتمثلة في التوقيفات، أو الإبعاد على مستوى شرطة الحدود عند عدم امتلاك المهاجر تأشيرة دخول كما يتم طرد المهاجر في حالة إقامته بطريقة غير شرعية، حيث يتم تحويله إلى مقر أمن الولاية محل الاختصاص لسماع أقواله في محضر رسمي ثم يتم طرده إلى بلده الأصلي أو تحويله لنقاط العبور، ومنه فمديرية شرطة الحدود تكمن مهمتها في مراقبة مراكز الحدود البرية والجوية تتولى أيضا مهمة تطبيق القواعد الخاصة بحركة الأشخاص والسلع والبضائع، والمركبات من وإلى التراب الوطني وضمان أمن الموانئ، والمطارات ومحطات السكك الحديدية المفتوحة للعبور إلى دول الجوار وتضم المديرية حوالي 48 مصلحة ولائية منتشرة عبر التراب الوطني، وهي ما تسمى بالمصالح والفرق الجهوية لمديرية شرطة الحدود حيث تضم عدة فرق ومراكز مراقبة موزعة على الحدود البرية مقسمة على 16 فرقة تعمل على تغطية مساحة 7011 كلم و11 فرقة على الحدود البحرية المقدرة ب 1200 كلم، و34 فرقة عبر 35 مطار ونظرا للتصاعد الخطير في ظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة من المنطقة الجنوبية أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية (OCLCIC)، والذي يتكون من 11 فرقة للتحري حول هذه الظاهرة موزعة على كامل التراب الوطني، ومن مهامه مكافحة تزوير وثائق المهاجرين والإقامة غير الشرعية ومكافحة توظيف المهاجرين والتضييق على شبكات النقل الداخلي للمهاجرين غير الشرعيين. كما تم إنشاء الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية (BRIC) ومن مهامها تحديد

[1] حسين توفيق، الجريمة المنظمة ولإجراءات المتخذة ضد المهاجرين غير الشرعيين، الجزائر، مكتبة البليدة للنشر والتوزيع، 1998، ص 20.

نقاط عبور المهاجرين غير الشرعيين وتسجيل وتتبع المعلومات المتعلقة بالهجرة، والمشاركة في عمليات الطرد والترحيل والقيام بدوريات مستمرة على محيط المطارات والموانئ والحدود البرية لاستشعار أي حركة مشبوهة. كما منح القانون أيضا صلاحيات واسعة لمديرية الشرطة القضائية من خلال منح صفة الضبطية القضائية لأعوان الشرطة القضائية تخولهم فتح التحقيقات وإحالة المتهمين على القضاء (المادة 17 من الأمر رقم 66–155 المؤرخ في 08 يونيو 1966 يتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم لاسيما بالأمر رقم 15–02 المؤرخ في 23 يوليو2015)، وفي هذا الإطار تم إنشاء مركز للوثائق وإحصاء عدد المهاجرين غير الشرعيين تحت إشراف وزير الداخلية كما تم إنشاء جهاز مركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية مكون من 11 فرقة متخصصة في محاربة تهريب البشر علاوة على ذلك تقوم الأجهزة الأمنية بحملات تحسيسية ودورات تكوينية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

– جهود وزارة الدفاع الوطني في مكافحة الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر

يعمل الجيش الوطني الشعبي على حماية الحدود الجزائرية من أي اختراق في إطار مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، وعلى رأسها تهريب البشر، وفي هذا الإطار تم إنشاء هيئة حراس الحدود بموجب المرسوم الرئاسي رقم 109/77 المؤرخ في 17 نوفمبر1977، وتم إلحاقها بقيادة الدرك الوطني بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04/91 المؤرخ في 08 جانفي 1991، كما تم تغيير تسميتها إلى "قيادة وحدات حراس الحدود بقيادة الدرك الوطنيCUGF " بموجب المرسوم الرئاسي رقم 143/09 المؤرخ في 27 أفريل 2000، وتنشط هذه الوحدات على طول الحدود البرية المقدرة بـ 6511 كلم، في الأماكن المنعزلة والبعيدة على المدن كالجبال والصحاري، أما المناطق الحضرية فتعود لاختصاص رجال الأمن الوطني، وهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تعمل على حراسة الحدود البرية بصفة دائمة بفضل وحدات متنقلة لإفشال كل محاولة لاختراقها بأي نوع من أنواع الجرائم المنظمة، وعلى رأسها جريمة تهريب البشر ويخضع هذا الجهاز لسلطة قيادة الدرك الوطني، والذي تم إنشاؤه في إطار الدعم

المتواصل لاستراتيجية التصدي للجريمة العابرة للحدود بأنواعها وخاصة الهجرة غير الشرعية، ومن حيث التنظيم تتشكل قيادة وحدات حراس الحدود من خمسة (05) دوائر جهوية وهي: الدائرة الجهوية رقم 02 لحراس الحدود بوهران، الدائرة الجهوية رقم 03 لحراس الحدود ببشار، الدائرة الجهوية رقم 04 لحراس الحدود بورقلة، الدائرة الجهوية رقم 05 لحراس الحدود بقسنطينة والدائرة الجهوية رقم 06 لحراس الحدود بتمنراست.[1]، بالإضافة إلى نشاطات (حرس السواحل) والذي تم إنشاؤه بتاريخ 25/06/1998 وهو فرع من فروع القوات البحرية الجزائرية، والذي يعمل بالتنسيق مع فرق شرطة الحدود البحرية (القانون 98-05 المؤرخ في 1998 /25/06 المتعلق بحراسة السواحل والحدود البحرية.)، حيث يباشر نشاطاته في ثلاثة قواعد منتشرة على طول السواحل الجزائرية على امتداد 1624 كم وهي الجزائر العاصمة وعنابة والمرسي الكبير بوهران، وتتمثل مهمته في الدفاع عن المياه الإقليمية الجزائرية ضد كل تدخل عسكري، أو اقتصادي أجنبي يخالف قوانين الدولة الجمركية أو الضريبية، ومكافحة الهجرة غير الشرعية كما يسهر على حراسة البواخر الأجنبية ويقوم أيضا بمهام الإنقاذ لاعتبارات إنسانية[2].

بالرجوع لتقييم جهود الجزائر على المستوى المؤسسي نلاحظ أن الدولة الجزائرية حشدت إمكانيات مادية، وبشرية هامة موزعة على عدة أجهزة أمنية من درك وشرطة وحرس السواحل لتضييق على شبكات تهريب البشر بهدف مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ووقف انعكاساتها السلبية على الوضع العام في البلاد.

[1] رمضان محمد، الهجرة السرية في المجتمع الجزائري، أبعادها وعلاقتها، بالاغتراب الاجتماعي – دراسة ميدانية –مجلة العلوم الإنسانية، السنة السابعة، ع43، 2009، ص 90+ موقع البوابة الإلكترونية للدرك الوطني. Portail Intranet de la Gendarmerie Nationale.

[2] حشود رشدي، رجال على الحدود حزمه عزم وتحدي، مجلة الجيش، العدد 621، ص 02.

خلاصة

كخلاصة لهذا الفصل يمكن القول أن مفهوم الهجرة غير الشرعية من المفاهيم الحرجة التي أصبحت متداولة في الساحة العالمية، وفي معناها العام هي التسلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة، وتعني الاجتياز غير القانوني للحدود دخولا أو خروجا من التراب الوطني للدولة, وهي ظاهرة عالمية إذ تصنف في المرتبة الثالثة تبعا لخطورتها الإجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة، وقد تفاقمت في فترة ما بعد الحرب البادرة، نظرا للمراقبة الهشة للحدود وانتشار النزعات العرقية.

تعد الجزائر من ضمن الدول التي أصبحت تعيش هذه الظاهرة فالأصل أنها ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالدرجة الأولى كما طرحتها وفسرتها مختلف النظريات، العديد من الأسباب والدوافع أدت إلى تزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومنه سنتطرق في الفصل الثاني من الدراسة إلى واقع ودوافع الهجرة غير الشرعية عبر البحر في الجزائر.

الفصل الثاني: واقع ودوافع الهجرة غير الشرعية في الجزائر

الفصل الثاني:

واقع ودوافع الهجرة غير الشرعية في الجزائر

تمهيد

بدأت ظاهرة الهجرة غير الشرعية تأخذ أبعادا ومنعرجات خطيرة، فقوارب الموت، التي ارتفعت وتيرتها في الآونة الأخيرة، أخذت منحى تصاعدي، ولم يقتصر الأمر على الشباب في ريعان العمر بل امتدت إلى النساء والأطفال والرضع والشيوخ، فأضحى المشهد جثث يلفظها البحر يوميا، ومئات المفقودين، لتصبح ظاهرة الهجرة غير الشرعية مأساة حقيقية، وأخطر هجرة أصابت آثارُها المُدمِّرة الأمةَ في الصميم، هجرة الشباب من مختلف الأعمار والفئات والمستويات نحو الخارج.

للشباب حصة الأسد في ظهور هذه الظاهرة بحيث هم الشريحة الأكثر عرضة دون سواها لاتخاذ الهجرة غير الشرعية سبيلا لها لأسباب مختلفة ومعقدة وكل شاب حسب تصوره لأسبابه، فهذا التعقيد الذي تتسم به هذه الظاهرة والتي تعد ظاهرة عنيفة تجاه المجتمع بحيث تشكل عدم الاستقرار والأمن في الدول المستقبلة للمهاجرين، بعبارة دقيقة الدول المستهدفة من قبل المهاجرين غير الشرعيين، وعليه فمشكلة الهجرة تتغير بتغير الزمان والمكان وبتغير المعايير وبتغير الأسباب التي تحاول كل الدول سواء المهاجر منها أو إليها أن تجد التدابير اللازمة للحد من ظاهرة الهجرة.

المبحث الأول: العوامل المحفزة للهجرة غير الشرعية عبر البحر

إن إيجاد حلول لظاهرة الهجرة غير الشرعية يستدعي الفهم والتحليل الجيد لدوافع الآثار الناتجة عن هجرة غير شرعية، ويمكن استعراض دوافع الهجرة من خلال عدة نواحي سواء اقتصادية أو اجتماعية أو المناخ الجيوسياسي العام وهذا ما سوف نتناوله عل مراحل.

في الغالب الدول الفقيرة والتي تعرف أوضاع متدهورة اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا، الأسباب الجاذبة في دول الاستقبال وهي الدول الغنية التي تتوفر على ظروف معيشية أفضل في مختلف المجالات.

المطلب الأول: العوامل الجيوسياسية

للجزائر مكانة مهمة لأنها تتوسط دول المغرب العربي، حيث نجد أنها تشترك في حدود برّية واسعة مع سبع دول، تقدر حدودها مع النيجر بـ 300 كلم، ومالي بـ 1280 كلم، وليبيا 1250 كلم، والمغرب بـ 1523 كلم، وتونس بـ 955 كلم، والصحراء الغربيّة بـ 143 كلم، و موريتانيا بـ 520 كلم، ونستنتج من ذلك صعوبة السيطرة على تلك الحدود الشاسعة، وأيضًا تتميز الجزائر بشريط ساحلي مهم يمتد على طول 1200 كلم[1] وبما أن الهجرة غير الشرعية تعبير عن الوضع الذي يعيشه الشباب في بلدانهم فالدول المصدرة للمهاجرين تتسم في معظمها بالحرمان السياسي والنظم الفردية وفقدان حرية التعبير عن الرأي والديمقراطية الشعبية وغياب مبادئ حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة، بحيث يشعر الأفراد الذي يعانون من تهميش سياسي وغير معنيين بسياسات دولهم التي تتجه لخدمة فئة معينة فيلجئون إلى البحث عن ملجأ يحقق لهم حرية الرأي والبحث عن الذات،[2] هذا من ناحية المناخ السياسي أما من ناحية الجغرافيا السياسية التي وضعت الجزائر جغرافيا بالقرب من الدول المستقبلة للهجرة جعلت منها مصدرة للهجرة ودولة عبور للعابرين من الصحراء الأفريقية.

تمثل الأعداد المتزايدة للمهاجرين خطرا سياسيا من حيث قابليتهم لخلق تكتلات ضغط ومساومة للنظام السياسي القائم في دولة المقصد وإمكانية استغلالهم كأقليات للتأثير على مراكز السلطة وإحداث فتن ونزاعات، تساهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إثارة العديد من التوترات

[1] رقية سليمان عواشرية، نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة الجزائر نموذجًا، المجلة العربية للدراسات الامنية، المجلد 33، العدد 71، الرياض، 2018، ص 151.

[2] رشيد ساعد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مرجع سابق، ص 61.

السياسية بين الدول، دول المصدر، دول العبور ودول الاستقبال خاصة وأن تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين يعتبر في أعين دول الاستقبال تهاونا من قبل دول العبور والمصدر في مكافحة الظاهرة، والأمر بالمثل من قبل دول العبور اتجاه دول المصدر وأحيانا عندما تلجأ دول العبور إلى إجراءات صارمة من أجل محاربة الظاهرة تكون محل انتقاد من دول المصدر ومن قبل منظمات حقوق الإنسان وفي المقابل فإن تراخي دول العبور في محاربة الهجرة غير الشرعية تكون محل انتقاد من دول الوصول التي تعتبر هذا التراخي السبب المباشر في نمو الظاهرة وهو ما يؤدي إلى ظهور أزمات سياسية بين دول العبور والمصدر والوصول.[1]

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية والاجتماعية

1. العوامل الاقتصادية

تعد الأسباب الاقتصادية دافعا قويا يؤدي بالشباب إلى الهجرة غير الشرعية، فالاقتصاد يلعب دورا مؤثرا في الوقت الحاضر في تحقيق التنمية التي تؤدي إلى تزايد موارد الدولة المالية وخلق فرص العمل والوفاء بكل الاحتياجات المعيشية الأساسية، فتذبذب عملية التنمية في الدول المصدرة للهجرة وقلة فرص العمل وانخفاض الأجور والمستويات المعيشية كلها عوامل تؤدي بالشباب إلى الهجرة غير الشرعية.

ساهم التباين بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي الذي يتحكم في إيجاد فرص العمل في ارتفاع في مستوى البطالة والتي تمس عددا كبيرا من الشباب خاصة الحاصلين على مؤهلات جامعية، حيث تعرف منظمة العمل الدولية العاطلين عن العمل، بأنهم الأشخاص الذين هم في سن العمل والراغبون والباحثون عنه، ولكنهم لا يجدونه كما يقصد بها في المفهوم الاقتصادي عدم استخدام الطاقات والخدمات البشرية المعروضة في سوق العمل.

[1] إدريس باخويا، سبل مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، 11، العدد 1، 2015، ص158.

تكمن أسباب البطالة في ضعف الاستثمار، ندرة رأس المال، الركود الاقتصادي، ضعف المبادرة الاقتصادية، سوء التخطيط، عدم تنظيم وتنسيق سوق العمل[1].

أيضا يتوجب علينا تناول المستوى الاقتصادي المتطور الذي تعرفه الدول المستقبلة للمهاجرين من توفر الإمكانيات وفرص العمل ونقص اليد العاملة بالمقارنة مع الدول المصدرة، وإضافة إلى التباين الاقتصادي بين ضفتي المتوسط تعاني الدول الأوروبية من نقص في اليد العاملة بسبب، ارتفاع معدل الشيخوخة والمهاجرين يستغلون حاجة الدول للعمالة، إذ أن هؤلاء لديهم استعداد للعمل في جميع المجالات وبالأخص التي يعزف شعوب تلك المنطقة عن العمل فيها، فيقومون بالهجرة إليها ويكون بذلك الباب مفتوحا للانخراط فيها.

تنعكس النتائج الاقتصادية للهجرة على التأثير السلبي على سوق العمل حيث يزاحم المهاجرون غير الشرعيون الأيدي العاملة في الدولة المستقبلة لهم خاصة في شركات القطاع الخاص حيث يلجأ إليهم أصحاب الأعمال لتدني أجورهم فينعكس بدوره على العمالة في الدولة المضيفة من خلال خلق نسبة بطالة جديدة تضاف إلى النسبة الأصلية للبلد المستقبل ويؤدي إلى تولد جو من الحساسية بين المواطنين الأصليين والمهاجرين باعتبار أنهم ينافسونهم على مناصب العمل.

ارتفاع الميزانية المخصصة لمحاربة الهجرة غير الشرعية بسبب النفقات الخاصة بملاحقة المهاجرين واحتجازهم مع توفير الإقامة، الأكل ومصاريف نقلهم إلى بلدانهم، أما الدول التي تصدر الهجرة فتعاني من هجرة نخبة المجتمع التي كونتهم الحكومات وأشرفت على تأطيرهم ويعتبر خسارة هذا المورد خسارة لا تعوض بسهولة.

[1] كمال فيلالي، الهجرة الحراك النفي على الصعيد الثقافي واللغوي، مخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة، الجزائر، 2010، ص 156.

2. الأسباب الاجتماعية

يتمثل في عدم توفر السلم الاجتماعي وهذا بسبب شيوع الظاهرة الطبقية على المستوى القبلي والطائفي، كما ترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية في العملية التوزيعية للثروات الوطنية، فالعملية التوزيعية ارتبطت بالعديد من المشكلات خصوصا لدى فئة الشباب الجامعي والشباب الحاصلين على شهادات التكوين المتخصص وعجز المؤسسات عن دمجهم وتحقيق الحد الأدنى من طموحاتهم يؤدي إلى الزيادة في الإحباط والسخط الجماعي، ومن ثم يصبح الفرد أكثر استعدادا للانحراف في الجريمة والهجرة السرية، فهذه العوامل تحدث في نفس الفرد شعورا داخليا يجعله ينفر من بيئته الحالية ويدفعه للبحث عن بيئة جديدة تسمح له بتحقيق طموحاته. وتكوين ذاته بشتى السبل سواء قانونية أو غير قانونية، أو خطيرة وقد تودي بحياته[1].

المطلب الثالث: أسباب البيئة الخارجية

الهجرة بسبب الظروف البيئية السيئة أصبحت أيضًا متعددة ومتنوعة، ويمكن إجمالها على النحو الآتي:

- العيش في بيئة سيئة التي لا تصلح للسكن أو للعمل أو بسبب الأضرار البيئية التي قد تنتج عن التغيرات المناخية مثل التصحر والفيضانات وغيرها.
- فقدان أبسط وسائل العيش الكريم في البلد الأم بسبب بعض العوامل البيئية مثل الجفاف والتصحر وارتفاع درجات الحرارة الكبير.
- اضطرابات المناخ الكبيرة مثل الأعاصير أو الرياح الموسمية المدمرة أو الفيضانات الكبيرة كما حصل في السودان مؤخرًا.

[1] خديجة بتقة، السياسات الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 38.

- التلوث البيئي وما تتركه بعض المصانع والمعامل من مخلفات سامة وغير سامة قد تجعل صعوبة الحياة في هذه المناطق أمر واضح، فتدفع البعض إلى الهجرة وترك أماكن سكانهم[1].

المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية لظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر البحر في الجزائر

تعتبر بلدان المغرب العربي ومن بينها الجزائر مراكز لتصدير الهجرة إلى أوروبا حيث احتلت الجزائر المرتبة الخامسة بين الجنسيات الأكثر إقبالا على الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا بعد سوريا والمغرب ونيجريا والعراق، ويعود ذلك لروابط تاريخية وسياسية واقتصادية تربط منذ القدم بين دول أوروبا خاصة فرنسا واسبانيا ومنطقة المغرب العربي، ولكن اليوم ومنذ التسعينات من القرن الماضي تحولت بلدان المغرب العربي إلى مراكز عبور للهجرة الإفريقية إلى أوروبا، إلى جانب استمرار المنطقة كمصدر للهجرة المغاربة التقليدية إلى فرنسا واسبانيا، وهذه الهجرة ليست الهجرة القانونية أو الشرعية، ولكنها الهجرة غير الشرعية أو ما اصطلح على تسميته أخيرا بقوارب الموت، ولقد زادت معدلات الهجرة غير الشرعية من الجزائر إلى أوروبا[2].

المطلب الأول: المنحنى العام للهجرة غير الشرعية في الجزائر

لقد سجلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية منحنى تصاعديًّا في السنوات الأخيرة في كل من الجزائر، والمغرب، وليبيا، وتونس، موريتانيا. حتى اصطلح الإعلام عليها بظاهرة «الحرقة»، هذا المصطلح الذي تبنته العديد من الدراسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بعد ذلك للدلالة على نية الهجرة دون عودة، إذ يحرق المهاجرون غير الشرعيين ويتلفون هوياتهم من

[1] عنود القبندي، "الملايين يجبرون على الهجرة على مر العصور الهجرة البيئية دراما متواصلة وحضارات غائبه"، بيئتنا، شوهد عبر الرابط: http://www.beatona.net/ar/knowledge تاريخ الاطلاع: 2021-05-20، 17:35.

[2] محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع، ص421.

جوازات سفر ووثائق ثبوتية بمجرد وصولهم لوجهتهم الأوروبية؛ لتصعب عملية إرجاعهم جبرًا إلى دولهم الأصلية.

حيث أوضح الأمين الوطني المكلف بالجالية والعلاقة الخارجية للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان محمد جنان، أن الدول الأوربية ترحل سنويا حوالي 5000 مهاجر جزائري من المهاجرين غير الشرعيين وأشارت المنظمة الحقوقية أن الظاهرة تؤرق الحكومة[1].

إحصائيات الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر لسنة 2016:

على الصعيد الوطني تدل إحصائيات مصالح الدرك الوطني لسنة 2016 أنه تم إيقاف مايفوق900 شخص حاول مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير مشروعة، منهم، 15 أنثى، و93 مهاجر أقل من 18سنة، من بينهم مرشحين للهجرة من جنسية سورية و من جنسية مالية، والأغلبية مرشحين من حاملي جواز سفر جزائري [2].

إحصائيات الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر لسنة 2017:

كما أوضحت التقارير الصادر عن مصالح الدرك الوطني خلال سنة 2017، أنه تم تسجيل اقل من 300 قضية إحباط محاولة الهجرة نحو أوروبا والتي نتج عنها توقيف حوالي 2912 شخص، منهم 86 امرأة و 171 قاصر حاولوا الهجرة نحو أوروبا، من بينهم 30 مرشح للهجرة من دولة مالي، و19 مرشح للهجرة من غينيا، و2805 مرشح جزائري[3].

إحصائيات الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر لسنة 2018:

سجلت وحدات الدرك الوطني خلال سنة 2018 رقما قياسيا في عدد المهاجرين بحوالي 2747 مهاجر غير شرعي، من بينهم 110 امرأة و205 قاصر، واختلفت جنسياتهم بين

[1] التليلي حسان، "أوروبا تحاول تطويق الهجرة غير الشرعية ودول المتوسط تطالبها بالمساعدة في تسوية أزمة البطالة:": شوهد عبر الرابط: https://annabaa.org/banews، تاريخ الاطلاع: 2021/05/20، 17:26،

[2] إحصائيات مصالح الدرك الوطني للهجرة السرية عبر البحر لسنة 2016.

[3] إحصائيات مصالح الدرك الوطني للهجرة السرية عبر البحر لسنة 2017.

الجنسية الفلسطينية بـ 26 مرشح للهجرة والجنسية المغربية بـ 32 مرشح للهجرة و2672 مرشح للهجرة من جنسية جزائرية[1].

إحصائيات الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر لسنة 2019:

تمكنت وحدات الدرك الوطني من توقيف 2662 مرشح للهجرة خلال سنة 2019، من بينهم 106 امرأة و163 قاصر، واختلفت جنسياتهم بين الجنسية المغربية بـ 109 مرشح للهجرة والجنسية المالية بـ 30 مرشح للهجرة و2491 مرشح للهجرة من جنسية جزائرية[2].

إحصائيات الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر لسنة 2020:

حسب إحصائيات الدرك الوطني قدر عدد المرشحين للهجرة لسنة 2020 بـ 5440 شخص، منهم 178 امرأة و250 قاصر، من بينهم 278 مرشح للهجرة من جنسية مغربية و33 مرشح للهجرة من جنسية سورية، و 5055 مرشح جزائري[3].

من خلال الإحصائيات السابقة نجد أن المنحنى العام للهجرة غير الشرعية يتزايد بوتيرة متصاعدة، وهناك العديد من الأسباب التي ساهمت في هذا الارتفاع.

المطلب الثاني: خصائص الموقوفين في الهجرة غير الشرعية

من خلال اطلاعنا على إحصائيات الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر للسنوات 2016-2020 في الجزائر حددنا أهم الخصائص التي تميز بها المهاجرين غير الشرعيين وهي كالآتي:

بحسب الفئات العمرية فإن غالبية المهاجرين غير الشرعيين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و30 عاماً، ففي سنة 2020 نجد 3571 مرشح للهجرة من فئة الشباب، في حين نجد أغلب

[1] إحصائيات مصالح الدرك الوطني للهجرة السرية عبر البحر لسنة 2018.

[2] إحصائيات مصالح الدرك الوطني للهجرة السرية عبر البحر لسنة 2019.

[3] إحصائيات مصالح الدرك الوطني للهجرة السرية عبر البحر لسنة 2020.

المهاجرين بمستوى تعليمي متوسط، وهذا لا ينف هجرة الأفراد ذو التعليم الجامعي حيث نحصي نسبة مقلقة لهجرة الجامعيين، هذا وبالإضافة إلى ارتفاع عدد الموظفين المحاولين للهجرة حيث بلغ 109 موظف سنة 2017.

إضافة إلى أن هجرة الأطفال ظاهرة معاصرة مهمة، والأرجح أنها ستزداد حجما وأهميةً بتزايد تنقل الشباب، بفضل تيسر السفر بكُلفة معقولة أكثر، وبسبب تغير المناخ، وتزايد إمكانية الاتصال بواسطة التكنولوجيا، وازدياد التفاوت في توزيع الفرص على الصعيد العالمي، وفي مستوى الأمن، وإمكانية الحصول على فرص العمل، وانتشار تراث ثقافي مشترك على صعيد العالم.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية للهجرة غير الشرعية عبر البحر

بغية الإلمام بموضوع الدراسة وتغطية الجوانب النظرية التي تم تناولها في الفصل النظري، وبهدف الإجابة على إشكالية الدراسة وأسئلتها الفرعية، حاولنا من خلال هذا الفصل إجراء دراسة ميدانية، نسعى من خلالها إلى معرفة اتجاهات آراء الافراد حول الهجرة غير الشرعية، ولتحقيق ذلك عمدنا إلى إعداد استمارة احتوت على مجموعة من الأسئلة التي تشمل محاور الدراسة، وقد وزعت هذه الاستمارات على عينة الدراسة، وانطلاقا من إجابات أفراد العينة تم تحليل النتائج.

المطلب الأول: دراسة عينة من المرشحين للهجرة غير الشرعية

من خلال هذا المبحث سنحاول التعريف بالطريقة المنتهجة في هذه الدراسة ألا وهي الاستمارة وأيضا معرفة المراحل التي سنقوم بها من خلال إعداد الاستمارة وطريقة توزيعه وفي الاخير سنتطرق الى العينة المدروسة.

الفرع الأول: الطريقة

يشمل هذا المطلب تحليل مجتمع وعينة الدراسة وكذلك القيام باختبار صدق وثبات أداة الدراسة والمتمثلة في استمارة.

أولا: مجتمع الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة: " مجموعة العناصر التي تشكل هدف الدراسة، وكل شخص من المجتمع يدعى وحدة إحصائية أو فرد وهو العنصر الأساسي عند القيام بتجربة ما"[1]، فمجتمع هذه الدراسة يتمثل في مجموعة أفراد عشوائية من ولاية الوادي.

ثانيا: عينة الدراسة

تعد العينة الطريقة الأكثر شيوعا في معظم البحوث العلمية، وتعرف بأنها: "جزء من المجتمع، أو هي عدد من الحالات التي تؤخذ من المجتمع الأصلي وتجمع منها البيانات بقصد دراسة خصائص المجتمع الأصلي، وبهذه الطريقة يمكن دراسة الكل عن طريق دراسة الجزء بشرط أن تكون العينة ممثلة للمجتمع المأخوذة منه"[2]، أما عينة الدراسة فقد اقتصرت على بعض الأفراد في ولاية الوادي، وقد تم توزيع 30 استمارة على جميع أفراد العينة.

ثالثا: الأدوات

يشمل هذا المطلب الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات وكذلك البرامج والأدوات الإحصائية المستعملة في تحليل الدراسة.

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات

تعتبر الاستمارة من أهم أدوات جمع المعلومات، وتعرف: " بأنها أداة تتضمن مجموعة من الفقرات أو العبارات التقريرية حول مسألة ما تتطلب من الفرد الإجابة عنها بطريقة يحددها الباحث بحث أغراض البحث"[3]، وقد تطلب بناء الاستمارة عدة مراحل هي:

[1] حورية بوساحة، الإحصاء والاحتمالات، المعهد الوطني للتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، الجزائر، 2008، ص 15.

[2] عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار النمير، الطبعة الثانية، دمشق، سوريا، 2005، ص 168.

[3] فريد سلام، التقنيات المنهجية الملائمة للبحث الاجتماعي، محاضرات منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، السداسي الأول، 2017، ص287.

1- مرحلة تصميم الاستمارة

تم إعداد استمارة الكترونية خصصت لجمع المعلومات المتعلّقة بالهجرة غير الشرعية والسياسات الجزائرية للحد منها، بحيث تغطي هذه المعلومات فرضيات وأهداف الدراسة، وقد اجتهدنا على أن تكون هذه المعلومات واضحة ومفهومة من قبل الأفراد المستجوبين.

شملت المعلومات الواردة في الاستمارة أهم الأسئلة التي يمكن أن تجيب على فرضيات البحث، حيث راعينا أثناء إعداد الاستمارة ترتيب المحاور والأسئلة بما يتناسب مع ترتيب فرضيات الدراسة.

سبقت محاور الاستمارة ديباجة تضمنت موضوع البحث والهدف منه، مع تقديم مختصر للشهادة العلمية المراد الحصول عليها، والمؤسسة الجامعية المانحة لهذه الشهادة والتي ننتمي إليها، كما تم إعلام الأفراد المستجوبين بأهمية رأيهم في الموضوع ورجائهم للإجابة على أسئلة الاستمارة بدقة وموضوعية، مع التأكيد لهم بأن المعلومات التي يقدموها سوف تحظى بالسرية التامة ولا يتم استخدامها إلا في إطارها العلمي فقط، وفي الأخير تم شكرهم على حسن تعاونهم.

2- محتوى الاستمارة

احتوت الاستمارة على مجموعة من الأسئلة يقوم أفراد العينة بالإجابة عنها وفق اختيار بديل من 5 بدائل (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة)، وقد تم تقسيمها إلى جزئين على النحو التالي: (أنظر للملحق رقم 01).

❖ **الجزء الأول:** يتكون من أسئلة عامة تتعلق بالبيانات الشخصية لأفراد العينة ويتكون من ثلاثة فقرات (الجنس، المستوى التعليمي، العمر).

❖ **الجزء الثاني:** يناقش فرضيات الدراسة وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور كما يلي:

- **المحور الأول:** الاتجاه نحو الهجرة، ويتكون من 11 فقرة؛
- **المحور الثاني:** السياسات الجزائرية لمواجهة الهجرة غير الشرعية عبر البحر، ويتكون من 07 فقرات.

3- مرحلة صدق الاستمارة

قبل اختبار الفرضيات قام الباحث بالتأكد من موثوقية الأداة المستخدمة في القياس، إذ تعكس الموثوقية درجة ثبات أداة القياس: الثبات الداخلي والثبات الخارجي؛ فالثبات الداخلي فيُقصد به مدى اتصاف عبارات القياس بالتناسق الداخلي، أما الثبات الخارجي فيتعلق بدرجة ثبات أداة القياس بمرور الوقت، وقد اقتصرت هذه الدراسة على اختبار درجة الثبات الداخلي للاستبانة فقط، وذلك بالاعتماد على تحكيمها من قبل مجموعة من الاساتذة وكذلك حساب معامل ألفا كرونباخ.

أ- التحكيم من قبل الأساتذة

بعد الانتهاء من تصميم الاستمارة وصياغة الأسئلة التي تخدم موضوع الدراسة، تم عرضها على الأستاذ المشرف بغية التأكد من سلامة بنائها، وتصحيح الأخطاء التي قد تحول دون الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة من البحث، وقد تم الأخذ بالتوجيهات المقدمة من الأستاذ الذي قدم عدة ملاحظات أهمها:

- إعادة صياغة بعض الأسئلة وتبسيطها حتى تكون مفهومة من طرف الأفراد المستجوبين؛
- تفادي وتجنب استخدام الأسئلة المركبة والطويلة.

ب- حساب معامل الفا كرومباخ: يظهر الجدول التالي معامل الفا كرومباخ لمحاور الاستبانة ولإجمالي فقراتها:

الجدول رقم (01): معامل الثبات لفقرات الاستمارة (ألفا كرونباخ).

الرقم	محاور الاستبانة	عدد الفقرات	الثبات	الصدق
01-11	الاتجاه نحو الهجرة	11	0.971	0.985
01-07	السياسات الجزائرية لمواجهة الهجرة غير الشرعية عبر البحر	07	0.662	0.813
	كل فقرات الاستمارة	18	0.931	0.964

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss).

من خلال الجدول رقم (01) الذي يوضح معامل الثبات لفقرات الاستمارة (معامل ألفا كرونباخ)، نلاحظ بأن المحور الأول قد حقق معامل ثبات مرتفع قدر بـ 0.971، أما المحور الثاني فقدر معامل الثبات المتحصل عليه بـ 0.662، فيما بلغ معامل الثبات لمحاور الاستبانة ككل 0.931 وهي قيمة جيدة تزيد عن القيمة المقبولة 0.6 مما يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي، وهو مؤشر على قدرة الأداة على تحقيق أهداف الدراسة.

4- توزيع الاستمارة

بعد الانتهاء من تصميم وإعداد الاستمارة جاءت مرحلة توزيعها على عينة الدراسة، وقد تمت هذه العملية عن طريق ارسال الاستمارة الكترونيا الى عينة الدراسة وذلك عن طريق الايميل ومواقع التواصل الاجتماعي، مع حرص الباحث على التواصل مع افراد العينة أثناء عملية ملئها من طرف الأفراد المعنيين من أجل إزالة اللبس والغموض اللذان قد يُصادفان الأفراد أثناء عملية ملىء الاستمارة، وذلك حتى تكون إجاباتهم أكثر دقة وموضوعية.

5- مقياس ليكارت

لقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي المكون من خمس درجات، وهو مناسب لمعرفة متطلبات اعداد ميزانية الجماعات المحلية من منظور معايير المحاسبة الدولية، وذلك لقياس درجة استجابات أفراد العينة محل الدراسة لفقرات الاستمارة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02): يبين درجات مقياس ليكرت

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5
الدرجة	1.8-1	2.60-1.80	3.40-2.60	4.20-3.40	5-4.20

المصدر: من إعداد الطالب.

بما أن قيمة المتوسط المعياري هي متوسط أوزان الدرجات الخمس المشار إليها في الجدول أعلاه فإن:

(1+2+3+4+5)/ 5=3 وهي قيمة المتوسط الحسابي المعياري، والتي على أساسها سيتم اختبار فرضيات الدراسة في مراحل لاحقة.

من أجل تحديد بداية منطقة كل اجابة في مقياس ليكارت الخماسي تم إتباع الخطوات التالية:

1- حساب المدى وذلك بطرح أصغر قيمة من أعلى قيمة في المقياس (5-1=4)؛

2- قسمة 4 على أكبر قيمة في المقياس (5) والهدف من ذلك تحديد الطول الفعلي لكل خلية وهي (4/5=0.8)؛

3- تكون نهاية الخلية الأولى من مقياس ليكارت الخماسي (0.8+1=1.80)، وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع بين القيمة 1 والقيمة 1.80 يعد ضمن الخلية الأولى " غير موافق بشدة"؛

4- تكون بداية الخلية الثانية من 1.8 ونهايتها تكون (0.8+1.8=2.60)، وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع بين القيمة 1.8 والقيمة 2.60 يعد ضمن الخلية الثانية "غير موافق"؛

5- تكون بداية الخلية الثانية من 2.60 ونهايتها تكون (0.8+2.60=3.40)، وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع بين القيمة 2.60 والقيمة 3.40 يعد ضمن الخلية الثالثة "محايد"؛

6- تكون بداية الخلية الثانية من 3.40 ونهايتها تكون (0.8+3.40=4.20)، وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع بين القيمة 3.40 والقيمة 4.20 يعد ضمن الخلية الرابعة "موافق"؛

7- تكون بداية الخلية الثانية من 4.20 ونهايتها تكون (0.8+4.20=5)، وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع بين القيمة 4.20 والقيمة 5 يعد ضمن الخلية الخامسة "موافق بشدة".

الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة

أولا: الأدوات الإحصائية

تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية من أجل القيام بقراءة ودراسة أجوبة عينة الدراسة، ومن هذه الأدوات نجد:

1- **المتوسط الحسابي المرجح:** يعرف بأنه: " مجموع القراءات مقسوما على عددها، وهو أكثر مقاييس المتوسطات استخداما"[1]؛

2- الانحراف المعياري: الانحراف المعياري هو البعد عن المتوسط، ويعتبر من أهم مقاييس التشتت في الإحصاء وأكثرها استعمالا، ويعتمد في حسابه على المتوسط، ويعرف بأنه: " الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الانحراف عن المتوسط"[2]؛

3- المدى: " وهو البعد بين أكبر وأقل قيمة وهو يتأثر بالقيم الشاذة "[3]؛

ثانيا: البرامج المستخدمة في معالجة البيانات:

تم استعمال برنامج spss v21 والذي يعني برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، حيث كان في بادئ الأمر يستعمل في دراسات العلوم الاجتماعية، إلا أنه تطور استخدامه في فروع العلم الأخرى نظرا لحاجة الباحثين له وهو ما تم القيام به في دراستنا هذه.

المطلب الثاني: تحليل وتصنيف الحالات المدروسة

سيتم من خلال هذا المطلب تحليل الخصائص الديمغرافية للعينة محل الدراسة وذلك من حيث الجنس، المستوى التعليمي والعمر، حيث تساعد هذه الخصائص في التحليل في مراحل لاحقة.

[1] حامد الشمرتي، الأساليب الإحصائية في اتخاذ القرار: تطبيقات في منظمات أعمال إنتاجية وخدمية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص96.

[2] هدى برهان سيف الدين، محاضرات الإحصاء في علم النفس، الفصل الخامس، السعودية، 2014، ص13.

[3] وليد عبد الرحمان الفرا، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، 2008، ص16.

1 –تحليل خصائص أفراد حسب الجنس

الجدول رقم(03): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

البيان	التكرار	النسبة
ذكر	24	%80
أنثى	06	%20
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss).

الشكل رقم(01): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

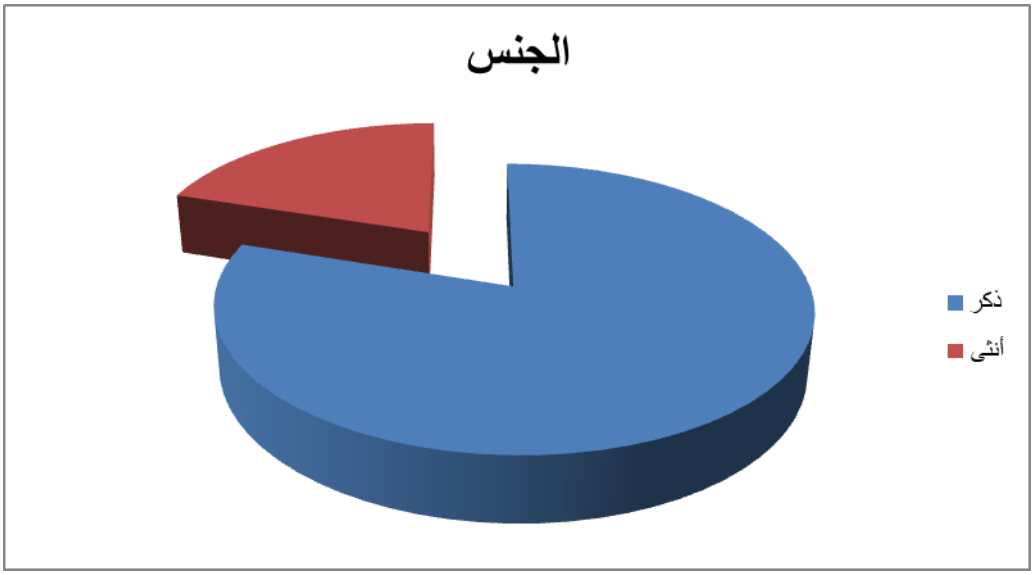

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Excel).

من خلال الجدول رقم (03) الذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس، نلاحظ ان أكبر فئة كانت للذكور بنسبة 80%، أما الإناث فكانت بنسبة 20%.

2-تحليل خصائص أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

الجدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

البيان	التكرار	النسبة المئوية
ابتدائي	00	00
متوسط	02	%06.7
ثانوي	07	%23.3
جامعي	21	%70
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss).

الشكل رقم (02): توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

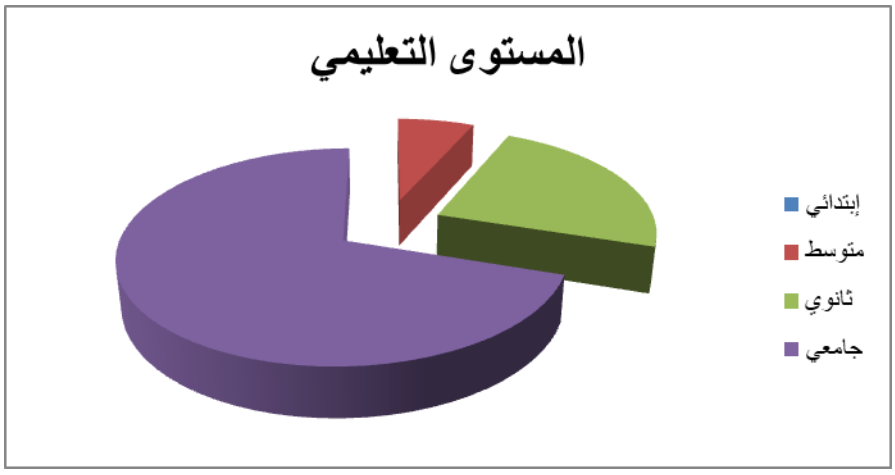

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Excel).

من خلال الجدول رقم (04) الذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي، نجد أعلى مستوى هو الجامعي وذلك بنسبة 70%، يليها مستوى ثانوي بنسبة 23.3%، ثم نسبة مستوى متوسط بنسبة 06.7%، أما المستوى الابتدائي فكان 00.

3-تحليل خصائص أفراد العينة حسب العمر

الجدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب العمر

البيان	التكرار	النسبة المئوية
من 15 الى 19 سنة	01	%03.3
من 20 الى 24 سنة	12	%40
من 25 الى 29 سنة	08	%26.7
من 30 الى 34 سنة	03	%10
من 35 الى 39 سنة	04	%13.3
من 40 فما فوق	02	%06.7
المجموع	65	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss).

الشكل رقم (03): توزيع العينة حسب العمر.

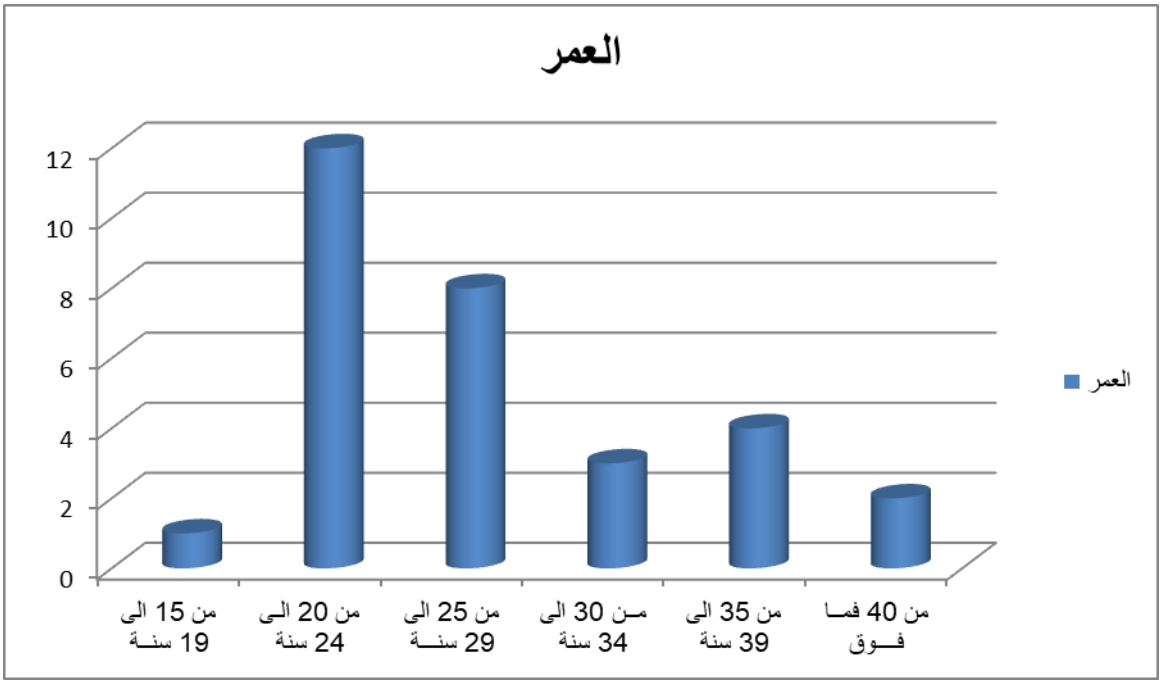

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Excel).

من خلال الجدول رقم (05) الذي يوضع توزيع أفراد العينة حسب العمر، نلاحظ أن أكبر فئة هي من 20 الى 24 سنة بنسبة 40%، تليها فئة من 25 الى 29 سنة بنسبة 26.7%، ثم الفئة من 35 الى 39 سنة بنسبة 13.3%، وبعدها الفئة من 40 فما فوق بنسبة 06.7%، والفئة الاخيرة من 15 الى 19 سنة بنسبة 03.3%.

بالنسبة للشرائح العمرية، ما يلاحظ هو العلاقة السببية بين الفئة الشبابية وزيادة الاهتمام بالهجرة، وتطور معه التفكير في الهجرة، لذلك فإن الشريحة العمرية 20–24 تأتي في المرتبة الأولى من حيث هذا الاهتمام تليها الشريحة العمرية 25-29سنة ومنه تنعكس رغبة الشباب في تحسين واقعه وهو ما شجع على هذه الظاهرة.

وعليه يستوجب على صانع السياسات العامة التأكيد والتركيز على هذه الشريحة من الشباب خاصة خريجي الجامعات لأنهم أكبر شريحة تفكر في موضوع الهجرة.

المطلب الثالث: استخلاص النتائج حسب كل حالة

سيتم من خلال هذا المطلب تفسير وتحليل اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة، وذلك بحساب المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية واتجاه كل فقرة لكل محور وذلك اعتمادا على مقياس ليكارت الخماسي.

أولا: تفسير وتحليل اتجاهات الأفراد نحو المحور الأول " الاتجاه نحو الهجرة"

نظرا لعدم كفاية الجدول في حالة كتابة فقرات المحور كما هي، فإنه سيتم وضع رموز لها حيث يأخذ المحور الأول الرمز A وتأخذ فقراته العشرة الرموز من A1 إلى A11 والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (06): رموز فقرات المحور الأول.

	المحور الأول: الاتجاه نحو الهجرة
A1	أشعر أن الهجرة ستحسن اوضاعي المعيشية
A2	أعتقد أن الهجرة ستساعدني على تكوين ثروة تعينني على مصاعب الحياة
A3	أعتقد أن الهجرة سوف توفر لي فرصة عمل
A4	أرى أن الهجرة ستخلصني من الضغوط النفسية التي اعاني منها
A5	أرى أن الهجرة توفر فرصا كبيرة للفرد لإكمال دراساته العليا
A6	أرى أن الهجرة ستحقق لي طموحاتي
A7	أرى أن الهجرة ستوفر لي الامان
A8	أرى أن الهجرة تعمل على تنمية مهاراتي وزيادة خبراتي
A9	أرى أن حصولي على جنسية أجنبية سيحقق لي امتيازات ومكاسب
A10	يعجبني الاحترام الذي يحظى به العلماء المهاجرين
A11	لو تتوفر لي الوسائل لهاجرت الى الخارج في أقرب فرصة ممكنة

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الاستبيان (الملحق رقم 1).

الجدول رقم (07): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول.

	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
A01	08	26.7%	05	16.7%	02	06.7%	08	26.7%	07	23.3%	3.03	1.586	محايد
A02	08	26.7%	04	13.3%	06	20%	05	16.7%	07	23.3%	2.97	1.542	محايد
A03	08	26.7%	05	16.7%	03	10%	06	20%	08	26.7%	3.03	1.608	محايد
A04	09	30%	06	20%	04	13.3%	04	13.3%	07	23.3%	2.80	1.584	محايد
A05	07	23.3%	06	20%	01	03.3%	06	20%	10	33.3%	3.20	1.648	محايد
A06	08	26.7%	06	20%	02	06.7%	07	23.3%	07	23.3%	2.97	1.586	محايد
A07	13	43.3%	05	16.7%	02	06.7%	06	20%	04	13.3%	2.43	1.547	موافق
A08	07	23.3%	03	10%	07	10.8%	09	30%	09	30%	3.33	1.583	محايد
A9	07	23.3%	04	13.3%	01	03.3%	07	23.3%	11	36.7%	3.37	1.650	محايد
A10	05	16.7%	04	13.3%	-	-	08	26.7%	13	43.3%	3.67	1.561	موافق
A11	06	20%	04	13.3%	03	10%	05	16.7%	12	40%	3.43	1.612	موافق
	المـــجمـــوع										3.11	1.591	محايد

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss)، الملحق رقم (02).

بالاعتماد على نتائج الأدوات الإحصائية المبنية أعلاه في الجدول رقم 07، يبين لنا أن كل أراء أفراد العينة كانت محايدة اتجاه الهجرة غير الشرعية، ويتضح ذلك من خلال المتوسط

الحسابي لفقرات المحور الأول، حيث حصلت الفقرة رقم 10 على أعلى متوسط حسابي 3.67 وبانحراف معياري 1.561، وهذا يدل على أن المجيبين يوافقون على "يعجبني الاحترام الذي يحظى به العلماء المهاجرين"، وفي الدرجة الثانية كانت للفقرة رقم 11 ذات متوسط حسابي 3.43 وانحراف معياري 1.612، وهذا يدل على موافقة المجيبين على الفقرة "لو تتوفر لي الوسائل لهاجرت الى الخارج في اقرب فرصة ممكنة"، في حين كانت المرتبة الثالثة من نصيب الفقرة 09 "أرى أن حصولي على جنسية أجنبية سيحقق لي امتيازات ومكاسب" وذلك بعد أن بلغ متوسطها الحسابي 3.37 وانحرافها المعياري 1.650 مما يدل على أن إجابات أغلب أفراد العينة كانت موافقة على هذه الفقرة، أما المفقرة 04 "أرى أن الهجرة ستخلصني من الضغوط النفسية التي أعاني منها" فقد كانت في المرتبة 10 أي ما قبل الأخيرة، وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.80 وبانحراف معياري 1.584 اما المرتبة 11 والاخيرة فقد كانت من نصيب الفقرة 08 "ارى ان الهجرة تعمل على تنمية مهاراتي وزيادة خبراتي"، حيث بلغ متوسطها الحسابي 2.43 وانحرافها المعياري 1.547 مما يدل على إجابات أغلب أفراد العينة تتجه نحو محايد على هذه الفقرتين الأخيرة وما قبل الأخيرة.

أما باقي المراتب والمحصورة بين المرتبة 04 و05 و06 و07 و08 و09 فقد أحتلتها الفقرات 08، 05، 01، 03، 02، 06 على الترتيب وذلك بمتوسطات حسابية قدرها 3.33، 3.20، 3.03، 3.03، 2.97، 2.97 على التوالي وبانحرافات معيارية بلغت 1.583، 1.648، 1.586، 1.608، 1.542، 1.586، مما يدل على أن إجابات أغلب أفراد عينة الدراسة تتجه نحو محايد على هذه الفقرات.

أما بالنسبة للمحور ككل، فبلغ المتوسط الحسابي 3.11 والانحراف المعياري 1.591 ومنه فإن اتجاه المحور الأول هو محايد.

2- تفسير وتحليل اتجاهات الأفراد نحو المحور الثاني "السياسات الجزائرية لمواجهة الهجرة غير الشرعية عبر البحر"

نظرا لعدم كفاية الجدول في حالة كتابة فقرات المحور كما هي، فإنه سيتم وضع رموز لها حيث يأخذ المحور الثاني الرمز B وتأخذ فقراته الثلاثة عشر الرموز من B1 إلى B07 والجدول الموالي يوضح ذلك.

من خلال ما سبق أغلب عناصر العينة الذين يفكرون في الهجرة من فئة الذكور والتي تتراوح أعمارهم من 19 سنة الى 24 سنة يعتقدون أن سبب عدم قيامهم بالهجرة لعدم توفر السبل والوسائل والامكانيات التي تسمح لهم بالهجرة، بالإضافة إلى نقص في المؤسسات التي تعالج مشاكلهم وهذا ما ينعكس سلبا على هذه الفئة من المجتمع ومنه يستوجب على الجهات الوصية محاولة حل الاشكال من الجذور عبر خلق مؤسسات تستمع لطموحات هذه الفئة وتحاول حل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية ومحاولة دمجهم في سوق الشغل.

الجدول رقم (08): رموز فقرات المحور الثاني

	المحور الثاني: السياسات الجزائرية لمواجهة الهجرة غير الشرعية عبر البحر
B1	هل ترى أن دور الدولة مجدي في مكافحة الهجرة غير الشرعية
B2	هل ترى أن المجهودات المبذولة من طرف الدولة أدت إلى نتيجة ملموسة
B3	قلة الحملات والنشرات التوعوية التي تحذر من خطر الهجرة غير الشرعية
B4	ندرة مراكز دعم وتنمية قدرات ومهارات الشباب للاعتماد على أنفسهم
B5	عدم وجود قانون رادع لمعاقبة الأشخاص القائمين على تهجير الشباب غير قانونيا
B6	عدم وجود مراكز خاصة للأشخاص الذين يفكرون في الهجرة غير الشرعية حتى يتسنى لهم دراسة مشاكلهم وايجاد حلول لهم
B7	ابرام اتفاقية مع كافة الدول التي يهاجر لها لاسترجاع المهاجرين غير الشرعيين

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الاستبيان (الملحق رقم 1).

الجدول رقم (09): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني

	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الاتجاه
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
B1	02	6.7%	04	13.3%	03	10%	11	36.7%	10	33.3%	3.77	1.251	موافق
B2	03	10%	03	10%	05	16.7%	10	33.3%	09	30%	3.63	1.299	موافق
B3	--	-	04	13.3%	06	20%	15	50%	05	16.7%	3.70	0.915	موافق
B4	-	-	03	10%	01	03.3%	17	56.7%	09	30%	4.07	0.868	موافق
B5	-	-	03	10%	08	26.7%	12	40%	07	23.3%	3.77	0.935	موافق
B6	01	0.3%	-	-	05	16.7%	12	40%	12	40%	4.13	0.937	موفق
B7	08	26.7%	04	13.3%	04	13.3%	10	33.3%	04	13.3%	2.93	1.461	محايد
المـــجمـــوع											3.71	1.095	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss).

بالاعتماد على نتائج الأدوات الإحصائية المبنية أعلاه في الجدول رقم 08، يبين لنا أن كل آراء أفراد العينة كانت إيجابية حول السياسات الجزائرية لمواجهة الهجرة غير الشرعية عبر البحر، ويتضح ذلك من خلال المتوسط الحسابي لفقرات المحور الثاني، فقد حصلت الفقرة 06 على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر بـ 4.13 وانحراف معياري 0.937 حيث يتفق الأفراد على أن "عدم وجود مراكز خاصة للأشخاص الذين يفكرون في الهجرة غير الشرعية حتى يتسنى لهم دراسة مشاكلهم وايجاد حلول لهم"، أما في المرتبة الثانية الفقرة 04 بمتوسط حسابي 4.07 وانحراف معياري 0.868 حيث يتفق أفراد العينة على "ندرة مراكز دعم وتنمية قدرات ومهارات الشباب للاعتماد على أنفسهم"، في حين حصلت الفقرة الأولى على المرتبة الثالثة متوسط حسابي 3.77 وانحراف معياري 1.251 والتي تنص على "هل ترى أن المجهودات المبذولة من طرف الدولة أدت إلى نتيجة ملموسة"، أما في المرتبة ما قبل الأخيرة فكانت من نصيب الفقرة 02 والتي تنص على "هل ترى أن دور الدولة مجدي في مكافحة الهجرة غير الشرعية" وذلك بمتوسط حسابي 3.63 وانحراف معياري 1.299 وقد كان اتجاه هذه الفقرة موافق، أما الفقرة 7 فكانت في المرتبة الأخيرة "ابرام اتفاقية مع كافة الدول التي يهاجر لها

لاسترجاع المهاجرين غير الشرعيين" بمتوسط حسابي 2.93 وانحراف معياري 1.461 أي كان اتجاهها محايد.

أما المراتب 04، 05 فكانت من نصيب الفقرات 05 و03، وذلك بمتوسط حسابي 3.777 و3.70 على الترتيب، وانحراف معياري 0.935 و0.915 على الترتيب.

أما بالنسبة للمحور ككل، فبلغ المتوسط الحسابي 3.71 والانحراف المعياري 1.095 ومنه فإن اتجاه المحور الثاني هو موافق.

خلاصة

ظاهرة الهجرة غير الشرعية أصبحت تمثل هاجسا مخيفا يهدد سلامة جميع بلدان العالم المصدرة والمستقبلة ودول العبور مثل الجزائر، حيث أن الجزائر تشهد تطور في ظاهرة الهجرة غير الشرعية وخاصة الأفارقة منهم، ولعل هذه الظاهرة أثرت بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني الذي تم بناؤه على اقتصاد الريع، لأن واقع اقتصاد الجزائر المتدهور أدى بتفاقم ظاهرة البطالة لدى أوساط الشباب الجزائري، مما يستدعي الدولة اتخاذ كل التدابير لمواجهة هذه الظاهرة عبر خلق مؤسسات قوية تستوعب الكفاءات الشبانية وهي مورد هام لتحريك الاقتصاد في كل الدول، ومنه يستوجب على صانع السياسات التقرب من هذه الفئة ومشاركة جميع أطراف المجتمع الفاعلين في هذا الموضوع من منظمات مجتمع مدني واسرة الاعلام ومخابر بحث لإيجاد حلول ناجعة للحد من هذه الظاهرة.

الفصل الثالث:

استراتيجية الدولة في مواجهة الهجرة غير الشرعية عبر البحر

الفصل الثالث:

استراتيجية الدولة في مواجهة الهجرة غير الشرعية عبر البحر

تمهيد

لقد كان لتباين مستويات التنمية بين مختلف دول العالم أثراً كبيراً في ازدياد أعداد المهاجرين غير الشرعيين من سنة لأخرى. فالجزائر وكغيرها من الدول التي تعاني من آثار هذه الظاهرة رصدت إمكانات مادية وبشرية ضخمة في إطار محاربة الهجرة غير الشرعية، خاصة وأنّ هذه الظاهرة أخذت أبعاداً خطيرة نتيجة للانعكاسات السلبية الاجتماعية، الصحية، السياسية والأمنية، والاقتصادية المترتبة عنها، وهو ما جعلها تصنّف في المرتبة الثانية في خطورتها بعد ظاهرة الإرهاب، والتي أثبتت التجارب العملية استحالة القضاء عليها إلاّ من خلال التنسيق والتعاون وتقارب الرؤى بين مختلف الدول المعنية بالظاهرة، سواء كانت دول مصدر، أو عبور أو دولة مستقبلة.

المبحث الأول: السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

تبنت الجزائر على غرار باقي دول المغرب العربي سياسة جنائية في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث اعتمدت على سياسة التجريم من خلال استصدارها لعدة نصوص تشريعية بما فيها قانون العقوبات والقانون المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر واقامتهم وتنقلهم فيها، فضلا عن القانون البحري وحتى الطيران المدني، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات تعنى بمكافحة هذه الجريمة، بالإضافة إلى تطبيقها لاستراتيجية أمنية تعتمد على حراس الحدود البرية والبحرية، وانشائها لمؤسسات تعنى بهذا الشأن، وهذا ما سنحاول التصدي له بالدراسة بغية تبيان سياسة الجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: التشريعات الدولية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية

إن التصدي للهجرة غير الشرعية لا يكون فعالا دون رؤية شاملة وتحليل معمق للأسباب والإمكانيات المادية والبشرية المخصصة لمواجهتها، لذلك من الضروري التنسيق مع جميع البلدان المعنية بهذه الظاهرة حيث تعتبر مشكلة سياسية بالنسبة لكثير من الدول حيث أصبح التعاون بين الدول الأوربية والبلدان المغاربية ضروريا باعتبار هذه الأخيرة حاجزا لتدفق المهاجرين نحو القارة الأوربية، وعليه كان لا بد من التفكير المشترك شمال جنوب لإيجاد استراتيجية تساهم في الحد من هذه الظاهرة[1].

الفرع الأول: الإتفاقيات الدولية في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية وما تشكله من تهديد حقيقي لأمن وسلامة الأفراد والمجتمعات في العالم العربي والغربي، وانطلاقا من المصالح المشتركة للدول المصدرة للهجرة والمستقبلة لها جعل من القضاء عليها ومحاربتها من التحديات المشتركة التي تفرض على الدول المعنية ضرورة الإجماع على حلول معينة واجراءات متقاربة تؤدي إلى نفس النتيجة، ولذلك وجدت الاتفاقيات الجماعية لتوثيق التقارب في وجهات النظر بين دول مختلفة لتحقيق غاية متماثلة في إطار العلاقات الثنائية والجماعية بين هذه الدول.

1.اتفاقية شنغن ودورها في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية

جاءت اتفاقية شنغن التي أصدرها الاتحاد الأوربي والتي تم التوقيع عليها في 1995/03/26 لتحقق حلما طالما تطلع إليه الأوربيون، وهو أن تكون أوروبا بدون قيود ولا تقسم فيما بينها أي حدود، فأصبح هذا الحلم واقعا من خلال الحرية التي أتاحتها هذه الاتفاقية للتنقل في فضاء شنغن، فقد تم رفع النقاط الحدودية، وبالتالي أصبحت شعوب الدول الموقعة

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، الهجرة السرية واللجوء السياسي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012م، ص57.

والمهاجرون فيها يحظون بحرية السفر والتنقل داخل المنطقة دون تأشيرات للسفر والانتظار على الحدود[1].

توجب هذه الاتفاقية أن تتبادل الدول الأعضاء في الاتفاقية المعلومات الشخصية والأمنية مع بعضها عبر ما يسمى بنظام شنغن المعلوماتي، وهو ما يعني سهولة القبض على أي شخص غير مرغوب فيه في أي دولة ما دامت المعلومات متوفرة، وقد استفادت الدول الاعضاء من هذا النظام المعلوماتي في الحد من دخول المهاجرين غير الشرعيين الذين كانوا يستعملون طرق احتيالية للدخول من دول أخرى غير الدولة التي ينوون الاستقرار النهائي بها والتي سبق ورفضت طلبهم بالسفر إليها، وذلك بالحصول على تأشيرة بالسفر إلى دولة أخرى للسياحة ثم السفر من هذه الدولة إلى الدولة المقصد، وقد اعتمدت الشرطة في أوربا هذا النظام المعلوماتي واستفادت منه في تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن الأوربية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة[2].

تمنح هذه الاتفاقية فرص أكبر للحوار، حتى مع الدول غير طرفا فيها، خاصة حول امكانية إعادة المهاجرين إلى أوطانهم التي هاجروا منها، فكان من الضروري التفكير في التعاون شمال جنوب، لإيجاد استراتيجية مشتركة تساهم في الحد من هذه الظاهرة بلقاءات متعددة لمعالجة موضوع الهجرة غير الشرعية، ولذلك تم عقد لقاء بوهران بالغرب الجزائري، ضم بلدان المغرب العربي: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا، والبلدان الأوروبية التالية: فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، البرتغال ومالطا تم التركيز على ضرورة مكافحة الهجرة غير الشرعية،

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص57.

[2] ختو فايزة، البعد الامني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الاورو مغاربية 1995-2010، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص78.

وحث العواصم المغاربية على إظهار مزيد من التشدد في مراقبة الأعداد الهائلة للوافدين من إفريقيا[1].

أنشأ الإتحاد الأوروبي "وكالة لمراقبة الحدود الخارجية" للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومقرها بروكسيل ببلجيكا ولها فروع في الدول التالية لكل فرع مهام خاصة كالآتي:

1. فرع ألمانيا: يتصدى للهجرة السرية التي تتخذ الحدود البرية كوسيلة للعبور.
2. فرع إيطاليا: مختص بالهجرة التي تصل عبر الحدود البحرية الجنوبية.
3. فرع اليونان: يختص بالحدود البحرية الشرقية.
4. فرع اسبانيا: يختص بالحدود البحرية الغربية.

كما أن هذه الوكالة تمول العمليات المشتركة لطرد المهاجرين والتعاون مع دول المصدر ودول العبور[2].

كما شددت أوروبا من إجراءاتها الأمنية بسبب تهافت أفواج من اللاجئين والمهاجرين السريين من افريقيا وجنوب الصحراء وعدد من الدول العربية وخاصة تلك القريبة جغرافيا من الحدود الأوربية كحال دول شمال إفريقيا، بحيث انتهج الإتحاد الأوروبي سياسة خاصة مع دول حوض البحر الابيض المتوسط عقب اعلان برشلونة في سنة ،1991 والذي تناول قضية الهجرة ضمن سلسلة الشراكة الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية والإنسانية، وذلك من خلال تشجيع التعاون بين هذه البلدان للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية[3].

[1] الاخضر عمر الدهيمي، دارسة حول الهجرة السرية في الجزائر، الندوة العلمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية، 2010، ص24.

[2] ختو فايزة، المرجع السابق، ص 78.

[3] كريفيف الأطرش وفتحي عكوش، الهجرة غير الشرعية، دوافعها وآليات معالجتها وطنيا ودوليا، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، العدد 04، جوان 2016، ص278.

نظرا لهذه الإجراءات المشددة، فإنه في هذه المرحلة تزايدت حدة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتكاثفت خصوصا منذ بداية التسعينيات، هذه الأخيرة كانت نتاج التطور الذي عرفته تشريعات الدول الأوروبية، بخصوص المهاجرين مما أدى إلى تحول الهجرات الشرعية الموافقة للقوانين المسطرة بين الدول إلى هجرات غير شرعية خاصة التي تنطلق من منطقة المغرب العربي حيث أصبح عددهم في تزايد مستمر.

اليوم وبعد مرور 16 سنة على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، أصبحت منطقة شنغن تشمل دول الإتحاد الأوروبي 27 عدا بريطانيا وايرلندا وقبرص.

بقدر ما كانت هذه الاتفاقية نعمة على المجموعة الأوربية، بقدر ما ساهمت في تشديد قوانين الهجرة واجراءات الدخول، لا سيما القادمين من الدول الفقيرة ومن ضمنها بعض الدول العربية[1].

2-اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين

تم التوقيع والتصديق على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 25 في الدورة الخامسة والخمسين بتاريخ 10 نوفمبر 2000، ويهدف البروتوكول، تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية، وتشجيع التنمية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة وخاصة ما اتصل بها بالفقر.

كما يهدف البروتوكول، إلى تحقيق أقصى حد من فوائد الهجرة الدولية بمن يعنيهم الأمر ويركز على ضرورة معاملة المهاجرين معاملة انسانية وحماية حقوقهم الانسانية حماية تامة؛

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص 57.

محاربة أنشطة الجماعات الاجرامية المنظمة في مجال تهريب المهاجرين وسائر الانشطة الاجرامية ذات الصلة الموضحة في البروتوكول[1].

دعت من خلاله الدول المشاركة إلى ضرورة إيجاد مقاربة شاملة لمعالجة المشاكل من خلال تعاون حقيقي ومنسق لمجابهة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، وكذلك معالجة أسبابها الحقيقية في نطاق الحرص على احترام مبادئ الكرامة الإنسانية.

كما يهدف هذا الاتفاق إلى تحقيق أقصى حد من فوائد الهجرة الدولية، وهو يركز على حسن معاملة المهاجرين وحماية حقوقهم الإنسانية، ومحاربة أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة في مجال تهريب المهاجرين وسائر الأنشطة الإجرامية ذات الصلة، وقد أوضحت المادة 03 منه المقصود بلفظ" تهريب المهاجرين" على أنه: " تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة ليس ذلك الشخص من رعاياها أو المقيمين الوافدين فيها، وذلك من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مبشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى[2].

كما نذكر هنا نتائج القمة المغاربية السادسة المنعقدة بتونس في أفريل، 1994 ومن ضمنها تلك المتعلقة بمسألة الهجرة، وأجمعوا على أهمية تدعيم اندماج المهاجرين المقيمين بصفة شرعية في البلدان الأوروبية، والعمل على حماية حقوقهم، وفقا للتشريعات الوطنية المعمول بها في تلك البلدان، وأعلنوا عن مساندتهم لكافة الجهود الرامية إلى تأمين الظروف الملائمة لتيسير تنقل الأشخاص وظروف الإقامة[3].

تعتبر المعاهدة الدولية الأكثر شمولية فيما يتعلق بحقوق المهاجرين وأسرهم، فهي تحدد معايير دولية بشأن معاملة وظروف معيشة وحقوق هؤلاء العاملين أًيا كان وضعهم شرعي أو

[1] محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، دفاتر السياسة والقانون، تصدر عن جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الرابع، جانفي 2011، ص 270.

[2] سوماتي شريفة، الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم في الاتفاقيات الدولية والتشريع الج ازئري، الملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية، جامعة ادرار من 26 إلى 2016/04/27، ص12.

[3] إعلان تونس للقمة الأولى لرؤساء دول وحكومات بلدان الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، 06/05 ديسمبر 2003.

غير شرعي كما تضع هذه الاتفاقية التزامات ومسؤوليات دول الاستقبال، وتكفل هذه الاتفاقية الحقوق الأساسية لجميع العّمال المهاجرين – الحقوق المدنية والسياسية –وتحمي المهاجرين ضد التعذيب والتسخرة وتعمل على ضمان حقوقهم في معاملة عادلة إضافة إلى الأمن الشخصي وحرية الرأي والدين. كما تعطي هذه الاتفاقية المهاجرين حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولا سيما ما يتعلق بالرعاية الطبية الطارئة وتعليم أطفال المهاجرين، وتمنح العاملين المهاجرين كذلك الحق في التقاضي المباشر ضد صاحب العمل وضد الدولة كما تعتبر المصادرة التعسفية لجوازات السفر وبطاقات هوية المهاجرين بمثابة جريمة جنائية، كما تدعو الاتفاقية إلى تعاون أكبر بين الدول بشأن عودة المهاجرين غير الشرعيين[1].

تزامنا مع أحداث 11سبتمبر 2001 وبروز تهديدات جديدة عابرة للحدود وارتباطها بالهجرة غير الشرعية عبر تنقل حركات الأشخاص إلى الدول الأوروبية، ونظرا للضجة والترويج الإعلامي لهذه الظاهرة فقد ذاع صيتها، وبما أنها تهدد أمن أوروبا فقد اعتبرها الحلف الأطلسي مهددة لأمنه كذلك، ولهذا قام الحلف باتخاذ استراتيجية جديدة له في مؤتمر بروكسل ديسمبر 2004 نصت بالإضافة إلى تدابير أخرى، تركيزه على مواجهة الهجرة للقارة الأوروبية التي ستكون على رأس أولوياته تماما كما هو الإرهاب ومحاولة امتلاك أسلحة الدمار الشامل[2].

حرص البرتوكول على التأكيد بأن الهجرة غير الشرعية هي جريمة دولية بطبيعتها، ومن ثم لا يمكن لدولة بمفردها مكافحتها مما يتطلب نهجا دوليا شاملا لمواجهة هذه الجريمة وهو ما يتطلب التعاون بين الدول لمكافحة تهريب المهاجرين والقبض على مرتكبيها ومعاقبتهم وفقا للقوانين الوطنية واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها من تبادل المعلومات وغيرها من التدابير الأمنية والاقتصادية والاجتماعية[3].

---

[1] سوماتي شريفة، المرجع السابق، ص11.

[2] وليد الشيخ،"أوروبا وقضايا الهجرة، معضلة الأمن والاندماج" مجلة السياسة الدولية، عدد 165، جويلية 2006، ص69.

[3] سوماتي شريفة، المرجع السابق، ص13.

المطلب الثاني: التشريعات والقوانين الوطنية لتجريم الهجرة غير الشرعية

لقد عرفت الجزائر بداية انتشار الهجرة غير الشرعية فراغا قانونيا واجهه القضاء باللجوء إلى، القانون البحري رقم 05/98 المتضمن القانون البحري، إذ أن المشرع لم يجرم الهجرة الشرعية إلاّ في سنة 2009 حيث كان في السابق يلجأ إلى تطبيق نص المادة 545 من القانون05/98 الذي يعدل الأمر 80/76 المتضمن القانون البحري ثم قام المشرع بتدارك ذلك من خلال سن القانون 11/08 المتضمن شروط دخول الأجانب والقانون 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات[1].

1. **القانون 11/08:**الصادر بتاريخ 25جوان 2008 والذي حل محل القانون 66/212 الصادر بتاريخ 21جويلية 1966 المتعلق بشروط دخول الأجانب وإقامتهم وتنقلهم فيها[2]، والذي ينص على ضرورة إلقاء القبض على المهاجرين غير الشرعيين وترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية على أن لا تتجاوز فترة احتجازهم 30 يوما على أقصى تقدير.

كما يعاقب هذا القانون الشخص الذي يسهل أو يحاول أن يسهل عملية دخول أجنبي أو خروجه بطريقة غير شرعية وبناءً على ذلك يمكن القول بأن المشرع الجزائري تطرق إلى معاقبة الشبكات المتخصصة في تهريب المهاجرين لأن هذه الأخيرة هي التي تتكفل بنقل الأشخاص المراد تهريبهم.

2. **القانون 01/09:** المتضمن تعديل قانون العقوبات المؤرخ في 25 فيفري 2009 بنص المادة 175مكرر 01 الذي جاء تحت عنوان "الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني" وفي هذا عمد المشرع 01/08 إلى تكملة النقائص الموجودة في القانون 11/08 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها بإصدار

[1] عبد المالك صايش، "مكافحة تهريب المهاجرين السريين "، دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، 2014، ص260.

[2] الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، شوهد عبر الرابط: https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar، تاريخ الاطلاع: 2021/05/08، 19:51.

القانون 01/09 الذي نص على المعاقبة على تدبير الخروج من الإقليم الجزائري بطريقة غير مشروعة وبالاستعانة بشبكات تهريب المهاجرين[1].

صدرت أحكام هذا القانون كنتيجة لتزايد إقبال الجزائريين على الهجرة بطرق سرية، وفي وقت تعالت فيه الأصوات بضرورة تدخل الدولة لإنقاذ ألاف المهاجرين الذين يموتون غرقا في حوض البحر المتوسط. وفي ظل هذه الظروف كان لابد من تدخل الدولة لردع هذه الظاهرة بتسليط عقوبات على المهاجرين وشبكات الهجرة بموجب أحكام هذا القانون.

3- العقوبات المقررة لفعل الجريمة: لقد صنّف المشرع الجزائري الهجرة غير الشرعية على أنها جنحة وأقر لها نوعين من العقوبات أحدها بدنية والثانية غرامة مالية حيث العقوبة البدنية تكون الحبس من شهرين إلى ستة أشهر، أما الغرامة المالية فتتراوح ما بين عشرين ألف 20.000 إلى ستين ألف 60.000 دينار جزائري (دج). حيث جاء في نص المادة 175 مكرر 1 ما يلي دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 20 ألف دينار إلى 60 ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية وذلك بانتحاله هوية أو وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة سارية المفعول وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود.

الهدف من هذه العقوبة لا يكمن في الفعل بحد ذاته، لهذاّ نلاحظ أن فعل العقوبة ليس مشدد لكونه لا يخالف النظام العام والآداب العامة فالتنقل حق محمي من طرف المواثيق الدولية فالقصد من هذه العقوبات هو تخويف المهاجرين غير الشرعيين بسجنهم وهدفها القضاء

[1] عبد المالك صايش، المرجع السابق، ص260.

على هذه الآفة، أما العقوبات المالية فتكون ملائمة مع المبالغ التي يستعملها المهاجرين غير الشرعيين في تزوير الوثائق أو حجز مكان في القارب المعد لاجتياز الحدود.

4-العقوبات المقررة للمدبرين لجريمة التهريب: لقد أقر المشرع الجزائري عقوبات مخففة وعقوبات مشددة على المدبرين والمساعدين لعملية الهجرة غير الشرعية، وهذا حسب توفر حالات معينة، فالعقوبات المخففة تكون استنادا للمادة 303 مكرر، فالفقرة الثانية عقوبة الحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وغرامة تتراوح ما بين 300 ألف إلى 500 ألف وهي عقوبة تتلاءم في نفس الوقت مع الثمن الذي يطلبه المهربون لقاء خدماتهم ودرجة جسامة نقل شخص أو عدة أشخاص خارج الإقليم الوطني وجعل هذه العقوبة خاضعة لظروف التشديد إذا كان من بين الأشخاص المهربين قاصر أو تعريض حياة أو سلامة المهاجرين للخطر أو ترجيح تعرضهم له أو معاملتهم معاملة لا إنسانية أو مهينة وذلك بعقوبة خمس سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة من 100 ألف دينار إلى مليون دينار حسب المادة 303 مكرر 31[1].

أما المادة 303 مكرر 32 جاءت بظروف أخرى مشددة تتعلق بالمهربين ترتفع فيها العقوبة من 10 إلى 20 سنة وغرامة من مليون إلى مليونين دينار وهذا في الحالات التالية:

- إذا سهلت وظيفة الفاعل لارتكاب الجريمة.
- إذا ارتكبت الجريمة من طرف أكثر من شخص من دون أن يكون بينهم اتفاق مسبق حول الجريمة.
- إذا ارتكبت الجريمة بحمل السلاح أو التهديد باستعماله.
- إذا ارتكبت الجريمة من طرف جماعة إجرامية منضمة وأن يكون الفعل مبرمجا من طرف شخصين أو أكثر مع وجود اتفاق مسبق.

[1] عبد المالك صايش، المرجع السابق، ص260.

حسب المادة 303 مكرر 36 فإن المشرع جعل الإعفاء من العقوبة لصالح من يبلغ السلطات الإدارية أو القضائية في جريمة تهريب المهاجرين قبل البدء في تنفيذها أو الشروع فيها. فأحكام القانون 01/09 تعبر عن تغير في رؤية الجزائر التي لطالما أعطت أبعاد اقتصادية واجتماعية للهجرة غير أن مصلحة الجزائر تقتضي تجريم الهجرة للحد من تدفقات المهاجرين الجزائريين أو الأفارقة الذين يسعون للوصول إلى أوروبا[1].

المبحث الثاني: السياسة الاجتماعية والاقتصادية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

يقع على عاتق الدولة التي تعاني من موجات الهجرة غير الشرعية سواء الوافدة إليها أو الخارجة منها القيام بمجهودات للتصدي لهذه الظاهرة وهذا لا يقع على عاتق الحكومة وحدها ولكن الأمر يستدعي أن تقوم بذلك الدولة شعبا وحكومة.

المطلب الأول: السياسة الاجتماعية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

إن الطبيعة البشرية ليست دائما ثورية ومتجددة عند كل الناس ولذلك يحلل "هربرت ريد" الجانب التقليدي الراكد منها فيقول: "هناك العديد من البشر الذين يجدون الأمان وسط الأعداد الكبيرة، ويجدون السعادة في أن يبقوا مجهولين، والكرامة في العمل الروتيني، إنهم لا يطمحون إلا أن يكونوا مجرد رأس في قطيع يسوقه راع أو جنودا رهن إشارة قائد، أو عبيدا تحت سطوة طاغية"

[1] عبد المالك صايش، المرجع السابق، 261.

لا يتطور منهم سوى قليلون الذين يشتغل داخلهم الطموح ليصبحوا الرعاة والرؤساء والقادة لأولئك الذين اختاروا بمحض إرادتهم أن يكونوا منقادين وتابعين[1]، هذا تماما حال المهاجر غير الشرعي أو الراغب فيها على السواء.

الفرع الأول: التربية والتعليم:

المفهوم المعاصر للتربية يعود إلى المفهوم الإسلامي لها بطلب العلم من المهد إلى اللحد، وتبدو التربية بضوء هذا المفهوم كعملية تثقيف مجتمعي تبدأ من لحظة الولادة الأولى، وتنتهي مع آخر لحظة في الحياة. وتشارك في هذه العملية المستمرة التربية العائلية والتربية الدينية والتربية المدرسية والتربية المهنية والتربية الدفاعية والتربية الإعلامية والتربية المدنية. وتقوم بدورها في تكوين شخصية الإنسان وفي توجيه سلوكه[2] . والتعليم هو سلاح الأمة الذي تواجه به كل تيارات الغزو الثقافي وكل محاولات التغريب وطمس الهوية، وهو صمام الأمان في أمنها القومي[3].

إن وظيفة الأسرة هو ضمان الأمن لأفرادها وتربية أطفالها، ومن خلالها يتعلم هؤلاء الأطفال لغة، عادات وتقاليد جماعتهم ويكونون شخصيتهم عن طريق تقليد وتقمص الأولياء، ويمرون من التمركز حول الذات إلى الآخرين[4]، والبناء الثقافي الذي يتعرض له الفرد يتم من خلال التوفيق بين دوافعه الخاصة وبين مطالب واهتمامات الآخرين[5]، فالطفل تدريجيا يتعلم كيف يندمج مع عالمه الأسري واستدخال المعطيات الأولى عن الأخلاق والثقافة والتعرف على معايير وقيم المجتمع الذي يعيش فيه، فهو يتصرف وفق الأطر التي تفرضها التربية التي

[1] نبيل راغب، هيبة الدولة (التحدي والتصدي)، دار غريب، د ط، القاهرة، ص.67.

[2] حسن صعب، الإنسان العربي وتحدي الثورة العلمية والتكنولوجية، دار العلم للملايين، ط2، لبنان،1981، ص120.

[3] حمد برقاوي وآخرون، الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، مكتبة مدبولي، د ط، القاهرة، 2004، ص205-206.

[4] Norbert sillamy, dictionnaire de la psycologie,n,ed, Paris, larousse,1996,p,106.

[5] A.Percheron luniverspolitiqdes enfant, Armand Colin Paris, 1974,p70.

يتحصل عليها[1]، وبالتالي يدخلها ضمن بنيته الشخصية[2]، وتكوين عقله وتشكيل إنسانيته[3]، ورغم أن هذا التكوين يوصف بالحياد والاستقلالية إلا أنه في الواقع إعادة إنتاج للنظام الاجتماعي الموجود[4]، إذا كانت الأسرة هي عامل التنشئة الأول فهي كذلك عامل موجد للانحراف[5]، إذا غيب دورها في تنشئة اجتماعية سليمة، فنقص العاطفة الأبوية نحو الأطفال ومواقفهم الصارمة جدا نحوهم قد يؤدي إلى ظهور صراعات لا حل لها، وأحاسيس بالذنب يحاول الفرد التغلب عليها عن طريق القيام بتصرفات خاطئة ومنحرفة فيما بعد[6]، وتأتي بعدها المدرسة إذا غيب دورها التربوي التوعوي أيضا. ومن ثم فإن جماعة الرفاق تساعد على التغلب على المخاوف وتفادي مشاعر الذنب الناتجة عن مخالفة القانون، فالجماعة مصدر لشجاعة الفرد، ومصدر لتبرير سلوكاته[7].

يقع على عاتق الوالدين تربية أبنائهم تربية صالحة، وتنشئتهم على حب الخير والفضيلة، وفي سبيل ذلك يجب أن يضحيا من أجلهم، وعلى الأب والأم أن لا يكونان أنانيان ويهتم كل منهما بشؤونه وعدم ترك الأولاد للضياع فإن التنشئة الأولى للطفل بين أعضاء أسرته لها بالغ الأثر في تكوين شخصيته فيما بعد فإن كانت تنشئة صحيحة، فإن الطفل يكتسب شخصية سليمة، أما إذا كانت تنشئة غير سليمة فإن الطفل سيكون على الأرجح منحرفا.

عند خروج الطفل من البيت والتحاقه بالمدرسة، فإن على المعلمين في جميع الأطوار التعليمية أن يأخذ الرسالة على محمل الجد وتأدية مهامهم بكل أمانة وإخلاص ومحاولة تقوية

---

[1] Jean Pierre Citeau , Brigitte engelhardt bitrian, introduction a la psyehosociologie: concepts et etudes de cas, Armand Colin, Paris, 1999, p104.

[2] G.Rochert , introduction a la sosociologiegenerale, HMM, Montreal, 1986, p.82.

[3] Noella Barquin et col: Dictionnaire de philosophie, Armand Colin, Paris, 1995, p.100.

[4] E.durkhaim: education et Sociologie, PUF, Paris,p.42.

[5] Patricia Haniga: la jeunesse en difficulté, Québec: press de l'university du Québec, 1997, P. 205.

[6] Adolfo Fernandez, Zoila: Frent et les psycanalyses, ed fernand Nathan, Paris, 1986, p185.

[7] . Patricia Haniga: op,cit, p227

وتثبيت الهوية الوطنية لدى الأفراد منذ الصغر، وأن لا يقتصر دور المعلم على نقل المادة العلمية فقط وإنما يجب عليه أن يكون مرشدا و ناصحا وموعيا.

الفرع الثاني: كيفية مواجهة مواقف الفشل والإحباط.

مواقف الإحباط حتمية لا يمكن إلغاؤها كلية من حياة الإنسان، ولكن كل ما هناك هو تقليل شعور الإنسان بها، ويمكن أن يتأتى ذلك عن طريق:

أ- تدريب الإنسان وتعويده على تحمل قدر معين من الإحباط منذ الصغر دون أن يؤثر فيه هذا الإحباط تأثيرا سيئا، وذلك أن الحياة لا يمكن أن تعطي للإنسان كل ما يريد، متى وكيفما، وأينما يريد فإذا كان الأبوان يلبيان مطالب ابنهما كلها، فإنه سوف يصدم عندما يخرج إلى العالم الخارجي.

ب- يتعين على الفرد ألا يخلق هوة سحيقة بين مستوى طموحه ومستوى اقتداره. بمعنى ألا يبالغ في طموحاته وتطلعاته وآماله وأهدافه حتى لا يعجز إمكاناته المادية والجسدية (الجسمية)، والعقلية دون بلوغ هذه الأهداف، وإنما عليه أن يرسم لنفسه أهدافا تقع في حدود إمكانياته.

ذلك لأن التفاوت بين مستوى الاقتدار ومستوى الطموح يصيب الإنسان بالشعور بالفشل والإحباط ويضعف الثقة في النفس، والشعور بالتعاسة وضآلة الحظ.

ج- يمكن للإنسان أن يتحاشى الوقوع في كثير من مواقف الإحباط وحيراته عن طريق إتقان وضع الخطط، والبرامج التي يرسمها لنفسه وعمل حسابات دقيقة لكل المتغيرات والاحتمالات حتى لا يفاجأ لوجود عقبات غير متوقعة.

وعدم ازدحام الخطط بالنشاط الذي يتعارض معه فالخطة يجب أن تكون مقترنة بجدول زمني للأهداف.

د- ينبغي على الفرد أن ينمي قدراته واستعداداته ومواهبه، وخبراته وتحصيله باستمرار، بحيث يزيد من معدلات كفاءته الإنتاجية والفكرية والإبداعية وبذلك عليه أن يحسن تعليم نفسه وتلقي التدريبات اللازمة لخوض غمار الحياة بكفاءة واقتدار حتى لا يكون عرضة للفشل والإحباط[1].

الفرع الثالث: عوامل التقدم والنجاح في الحياة.

1- مقدار ما يتميز به الفرد من الصبر والمثابرة والجد وقوة الاحتمال.

2- مقدار ما يتمتع به من الطموح والأمل والرجاء والتفاؤل.

3- مقدار ما يوجد لدى الفرد من الدافعية والرغبة والحماس والاهتمام بعمله.

4- مدى تمشي عمل الإنسان مع اهتماماته ورغباته وهواياته.

5- مبلغ تمتعه بالصحة (الجسمية، والصحية، والنفسية).

6- مقدار تكيفه النفسي والاجتماعي والعائلي والأسري.

7- كثير من السمات الخلقية كالإخلاص في العمل والتفاني فيه وتكريس الجهد له والأمانة والصدق والجدية وتحمل المسؤولية والشعور بالواجب.

8- القدرة على التخطيط بين الأهداف والوسائل والخطط.

9- الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع

10- مقدار ما يتوفر للإنسان من التراث العلمي أو الميراث الثقافي[2].

[1] عبد الرحمن محمد العيسوي، المجرم الشاذ، دار الفكر الجامعي، د ط، الإسكندرية، 2005، ص 141.

[2] عبد الرحمن محمد العيسوي، الجريمة بين البيئة والوراثة، منشأة المعارف بالإسكندرية، د ط، مصر ،2004، ص 153-154.

الفرع الرابع: الأمن الاجتماعي

تتناول دراسة الأمن الاجتماعي في العالم العربي المعطيات المتوفرة حول تأمين المتطلبات الأساسية لقيام المجتمع العربي على أسس سليمة تضمن لأبنائه الاستقرار النفساني والمعيشي وبالتالي الاقتصادي والسياسي وكذلك عرضا لصورة ما يعتري هذا المجتمع من اهتزاز نتيجة للانحراف والإجرام تمهيدا لدراسة أسبابه وسبل معالجتها والوقاية منها.

لا شك في أن تأمين المتطلبات الأساسية لقيام المجتمع العربي مرتبط بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

فبقدر ما يكون عملية التنمية هذه متقدمة في تحقيق المنجزات بقدر ما يكون الميدان مهيأ لقيام أمن مبني على أسس ثابتة في دعائمه ومقوماته. ومن ثم فإن أي مجتمع بحاجة إلى تجهيزه بالمؤسسات القادرة على تحمل مسؤوليات محددة في عملية الإنماء والتطوير، وقادرة على تأدية الوظائف والخدمات المطلوبة منها.

فأي تطور اقتصادي لا يرافقه تطور في المؤسسات والأجهزة يبقى قاصرا عن تلبية حاجات المواطنين فتلعب آثاره الإيجابية لتظهر مكانها تلك الآثار السلبية وأهمها الفوضى في توزيع المداخيل وترشيدها واستثمارها ونمو قطاعات على حساب أخرى وما سيتبع ذلك من خلل في البنية الاجتماعية ككل وقصور في تأدية الخدمات الاجتماعية المكملة لبعضها البعض[1].

إن أهداف التنمية بمفهومها الواسع أو المركب متعددة، ولا تقتصر على الأهداف الاقتصادية، بل تتعداها إلى أهداف أخرى غير اقتصادية والسعي لتحقيق التنمية يعني العمل على جبهات متعددة في نفس الوقت لتحقيق هذه الأهداف المتعددة ومن أهم هذه الأهداف:

أ- زيادة إنتاج السلع والخدمات ذات القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للبشر، وهو ما يعني تحرير الإنسان من الفقر والعوز والجهل والمرض.

[1] مصطفى العوجي، دروس في العلم الجنائي، ج 2، مؤسسة نوفل، ط 2، بيروت، لبنان،1987، ص 332.

ب-رفع مستوى الحياة البشرية: إضافة إلى التحسن في مستوى إشباع الحاجات الأساسية، والقضاء على الفقر والتفاوتات الكبيرة في توزيع الدخول والثروات من خلال توفير فرص أفضل لتحقيق الذات لكل البشر وتمكينهم من إطلاق طاقاتهم على العطاء والإبداع وبما يحقق لكل إنسان الشعور بالانعتاق والكرامة الإنسانية والتحرر من استغلال الآخرين واحترام الذات.

ج. إن تحرير الإنسان من الاستغلال والمهانة من خلال توفير أفضل الفرص لتطوير قدراته وانطلاقها من خلال إفساح المجالات لممارسة الحريات وللمشاركة في اتخاذ القرارات لتحرير المجتمع كله من استغلال المجتمعات الأخرى له، وتحرير الاقتصاد من التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي، وزيادة درجة اعتماد المجتمع على ذاته.

إن تأمل هذه الأهداف قد تساعد على اختزالها جميعا في هدف واحد يمكن أن يطلق عليه هدف التحرر الإنساني أي تحرير الفرد والمجتمع من الفقر والحرمان، ومن شتى صنوف الاستغلال والتبعية، وإطلاق قدرات البشر وتوسيع مجالات الاختيار أمامهم والانتفاع بهذه القدرات لصالحهم وتمكين المجتمع من السيطرة على شروط تجدده وتطوره[1].

المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

إن تبني الجزائر لاستراتيجية اقتصادية قائمة أساسا على التنمية يعتبر توجها للتصدي للهجرة غير الشرعية، وهذا ما أكده الوزير المنتدب للشؤون المغاربية والافريقية السيد "عبد القادر مساهل" بأن الأولوية في البحث عن حل للهجرة يجب أن يعطي التنمية التي تعد مركز الحلول المتعلقة بهذه الظاهرة سواء الشرعية منها أو غير الشرعية.

يعد العامل الاقتصادي أهم الأسباب التي تؤدي إلى الهجرة نحو الخارج، لاسيما البطالة ولهذا تسعى الجزائر لإيجاد حلول من شأنها أن تخفف أو تحد من هذه الظاهرة، من خلال

[1] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، ط 2، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص 21.

توفير مناصب شغل للشباب ومن خلال أجهزة وطنية تدعم الشباب ومن أمثلة هذه الأجهزة نورد على سبيل المثال:

1- الوكالة الوطنية للتشغيلANEM:

تتمثل مهام الوكالة الوطنية للتشغيل في تنظيم وتوفير وتطوير سوق العمل الوطنية واليد العاملة، والتأكد من أن لكل طالب عمل أو مستخدم خدمة توظيف فعالة وذات طابع شخصي حيث تسعى الوكالة الوطنية للتشغيل إلى تفعيل دورها كوسيط بين طالبي العمل والمؤسسات الاقتصادية، سيما في ظل الوضعية الاقتصادية التي تمر بها البلاد[1].

2- برنامج عقود ما قبل التشغيل:

نتيجة لقلة مناصب العمل مقارنة بحاملي الشهادات على اختلاف أنواعها وقصد الحد من ظاهرة البطالة وضعت الجزائر برنامج عقود ما قبل التشغيل موجهة لحاملي الشهادات العاطلين عن العمل.

2- وكالة دعم المقاولتية والمؤسسات المصغرة:

تعمل على تقديم إعانات يمنحها الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب بنسب فوائد مخفضة للذين يسعون إلى خلق مشاريع استثمارية تساهم في تشغيل اليد العاملة، كما تشجع هذه المؤسسة كل شكل من الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية واحداث الأنشطة الاقتصادية وتوسيعها.

[1] الرشيد ساعد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر في منظور الامن الإنساني، مذكرة ماجيستير علوم سياسية تخصص دراسات مغاربية قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص 99.

3- الوكالة الوطنية للتطوير والاستثمار AND:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تقني وتعتبر أداة أساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة وتشجيع الشباب من أجل الاستثمار وذلك عن طريق الخدمات والمزايا الضريبية والتي تقدمها والتي تنعكس إيجابا على احداث مناصب شغل[1].

فالجزائر بذلت مجهودا في تحقيق التنمية التي تساهم في تحسين الظروف المعيشية، التي تعد السبب الرئيسي للهجرة غير الشرعية، فقد شكلت برامج التنمية المختلفة مثل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج الهضاب العليا وبرنامج دعم الجنوب والتي كلفت 207 مليار دولار، شكلت عوامل مهمة لإحداث النمو الاقتصادي فعلى مدى الفترة الممتدة بين 1999 و2007 تطور الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي متوسط قدره 4% وقد سجلت مصالح المالية العامة فوائض في ميزانيتها طوال تلك الفترة[2].

المبحث الثالث: آليات الحد ومكافحة الهجرة غير الشرعية عبر البحر

نظرا لخطورة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وعالميتها مما جعلها تصنف في المرتبة الثالثة بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة بحسب دراسات اللاجئين لعام 2006، لا يمكن لأي دولة مهما كان حجم إمكانياتها التصدي لها وحدها بل لابد من تعاون على جميع المستويات (الوطنية والدولية عن طريق التنسيق في مجال التصدي للهجرة غير الشرعية)، وهو ما يجعلنا نتساءل عن الإجراءات الوقائية والأمنية التي تتخذها الجزائر على مستواها المحلي للحد من انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأهم الآليات الدولية المتخذة في هذا المجال، فماهي الآليات

[1] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل الجزائرية، الطبعة 01، دار حامد للنشر والتوزيع، 2008، ص285.

[2] رابحي لخضر ، رشيد هاجر ، الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالإرهاب الدولي، مجلة البحوث القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 14، جامعة د. مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، ص201.

المناسبة الكفيلة بمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟ وهل يمكن تحقيق التعاون الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل الظروف التي يعرفها المجتمع الدولي الآن ؟

للإجابة عن هذه التساؤلات ارتأينا تقسيم المبحث إلى مطلبين، ندرس في المطلب الأول الآليات المحلية لمواجهة الهجرة غير الشرعية، وفي المطلب الثاني نتطرق للتعاون الدولي من أجل التصدي للهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: الآليات الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر

تعرف الجزائر كغيرها من الدول انتشارا كبيرا لظاهرة الهجرة غير الشرعية باعتبارها بلدا مصدرا للهجرة من جهة ومستقبلا لها من جهة أخرى، بحيث جعل منها موقعها الجغرافي باعتبارها بوابة إفريقيا بلد عبور لأعداد كبيرة من المهاجرين القادمين من دول الساحل الإفريقي، كما أسهم اتساع شريطها الحدودي في أن تكون قبلة للمهاجرين المتجهين نحو الشمال، وما ينجر عن هذا التوافد الكبير عن استفحال للكثير من الآفات الاجتماعية والأوبئة والأمراض والجريمة المنظمة والإرهاب، كل هذه العوامل دفعت بالجزائر إلى اتخاذ جملة من التدابير التي تهدف إلى تأمين حدودها من خلال فرض مجموعة من الإجراءات والآليات القانونية قصد معالجة هذه الظاهرة والحد من أثارها وانعكاساتها[1].

أولا: الاستراتيجية الأمنية:

نظرا لما يثيره موضوع الهجرة غير الشرعية من مشاكل فإن أغلب الدول ركزت على الجانب الأمني كوسيلة لوضع حد لهذه المعضلة الخطيرة، وهذه المقاربة جسدتها الجزائر من خلال تدعيم حدودها بطاقات بشرية وإمكانيات مادية لتطويقها وحمايتها[2].

[1] مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2019، ص345.

[2] موساوي أحمد، أعراب نعيمة، أثر الهجرة غير الشرعية على الجزائر، مذكرة ماستر تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2019/2018، ص 50.

تضطلع بهذه المهمة كل من القوات البحرية وقوات الدرك الوطني، ومديرية الأمن الوطني، فبالنسبة للقوات البحرية والتي تعد بمثابة الخط الدفاعي الأول لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية فمن مهامها تقديم الدعم الإنساني الضروري بدءا بالإنقاذ وإحضار المهاجرين غير الشرعيين الجزائريين وغير الجزائريين إلى البر ومن ثم التكفل بهم طبيا ويفسح بعدها المجال للإجراءات القضائية بعد تحرير المحاضر[1].

لمحاربة هذه الظاهرة بفاعلية فقد قامت بما يلي:

- حشد وسائل بشرية ومادية معتبرة على طول 1200كلم من السواحل.
- القيام بإجراءات وقائية على مستوى الساحل والبر بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية.
- تسخير مجموعات التدخل التي تجوب السواحل الموجودة في الحيز الذي يقع تحت مسؤوليتها.
- القيام بدوريات على مدار 24 ساعة من طرف أعوان حراس الشواطئ وتمتد إلى غاية 40ميل بحري.
- القيام بتمرينات البحث والإنقاذ واكتساب الفعالية في تنفيذ عمليات البحث والإنقاذ في البحر بهدف إنقاذ الأرواح البشرية.
- حجز القوارب والمركبات التي لها علاقة بالهجرة، مع تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن للقيام بتوقيف المرشحين للهجرة السرية.
- المشاركة في الملتقيات والقيام بدراسات حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كما تقوم مديرية شرطة الحدود بالعمل مع حراس الشواطئ وتكثيف عمليات التحسيس والقيام بدورات تدريبية في ميدان تفكيك شبكات الهجرة غير الشرعية وسبل معالجتها[2].

ثانيا: النشاط الدبلوماسي والاتفاقيات الثنائية

[1] الهجرة من والى الجزائر، مجلة الشرطة، عدد خاص جويلية، 2008، ص 27.

[2] موساوي أحمد، أعراب نعيمة، المرجع السابق، ص 51.

في سياق محاربة الهجرة غير الشرعية، تم عقد عدة اتفاقيات دولية ولعل أهم هذه الاتفاقيات الدولية التي اهتمت بموضوع الجريمة والهجرة هي، اتفاقية الأمم المتحدة والغرض من هذه الاتفاقية كما تنص في مادتها الأولى هو تعزيز التعاون لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها بمزيد من الفعالية[1].

في هذا الإطار قامت الجزائر بالتوقيع على ست اتفاقيات إعادة قبول بين الجزائريين وبلدان أوروبية ما بين 1994-2007 قصد ترحيل الرعايا الجزائريين المتواجدين في وضعية غير قانونية حيث تم التوقيع خلال 1994 على اتفاق إعادة قبول مع فرنسا التي كانت آنذاك الوجهة المفضلة للجزائريين.

بعدما أصبحت شروط الهجرة صعبة نحو فرنسا ظهرت وجهات أخرى للهجرة السرية، ففي سنة 1996 تم التوقيع على اتفاق إعادة القبول مع ألمانيا، ثم آخر مع اسبانيا وايطاليا ومؤخرا مع بريطانيا وسويسرا، كما تم توقيع اتفاق ثنائي بين الجزائر وليبيا حول تنقل الأشخاص السجناء والحراقة[2].

كما قامت وزارة الخارجية بتشكيل لجنة لدراسة إرجاع المهاجرين غير الشرعيين وإدماجهم تتشكل هذه اللجنة من عدة قطاعات وزارية التي لها علاقة بظاهرة الهجرة، والتي ستعمل على دراسة سبل استرجاع الشباب الحراق إلى الجزائر، وبحث سبل إدماجهم علاجا للظاهرة التي استفحلت في الآونة الأخيرة.

[1] حروري سهام،"الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، مجلة المفكر، العدد،05، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 52.

[2] محمد شراق:غريب أن يهرب شباب من بلده في خزينته 100مليار جريدة الخبر اليومي، ليوم 11جوان، 2008 العدد 5344، ص6.

كما قامت الجزائر أيضا بإبرام اتفاقية مع ايطاليا في مجال الهجرة غير الشرعية في 22نوفمبر،1999 وتمت المصادقة عليها بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07-374ؤ المؤرخ في 01ديسمبر 2001وتضمنت المادة الأولى من الاتفاقية[1]:

- تبادل المعلومات حول تدفق الهجرة غير الشرعية وكذا المنظمات الإجرامية التي تساعدها والتقنيات العملياتية والممرات التي تسلكها.

- المساعدة المتبادلة والتعاون في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية، حيث وقعت ايطاليا اتفاقية استعادة المهاجرين مع الجزائر في 24فيفري 2000وبموجبها تم ترحيل أكثر من نصف مليون شخص ما بين عام 2008و2009[2].

على غرار ذلك تم توقيع اتفاقية بين الجزائر وبريطانيا وايرلندا الشمالية، والمتعلقة بنقل الأشخاص وإعادة القبول بين حكومة الجمهورية الجزائرية وحكومة بريطانيا وايرلندا الشمالية والموقعة بلندن في 11 جويلية 2006 جاء في الاتفاق أنه يسمح كل طرف بعودة رعاياه المقيمين بصفة غير قانونية على إقليم الطرف الأخر وفق إجراءات نص عليها الاتفاق، شريطة أن يتم الإثبات أو البرهنة بصفة موثوقة نبأ الأشخاص المذكورين يحملون جنسية الطرف المطلوب منه ويكون الإثبات إما ببطاقة التعريف أو جواز السفر سواء صالحين أو قضت مدة صلاحيتهما مؤكد من صحتها من طرف السلطات المختصة للبلد المطلوب منه، كما نص الاتفاق على إعادة القبول تتم جوا على متن الرحلات الجوية ويتحمل المصاريف الطرف الطالب، تحدد الكيفيات التطبيقية من طرف المصالح المختصة للبلدين وتتحمل الدولة الطالبة لرخصة المرور مصاريف إعادة القبول[3].

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 72، الصادرة بتاريخ 02ديسمبر 2001.

[2] محمد شراق، المرجع السابق، ص6.

[3] رؤوف قميني، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية للجزائر، دار هومه، 2016، ص.257.

كما تم توقيع اتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية والمجلس الفدرالي للكنفدرالية السويسرية حول تنقل الأشخاص الموقع بالجزائر في 03جويلية،2006تضمن الاتفاق أن يجب على كل طرف وبدون إجراءات عودة رعاياه المتواجدين بصفة غير شرعية على تراب الطرف الآخر حتى إن لم يكن بحوزة هؤلاء جواز سفر أو بطاقة تعريف شريطة إن يتم الإثبات أو البرهان بطريقة موثوقة أن لأولئك الأشخاص جنسية الطرف الملتمس منه وقت خروجهم من إقليم الطرف الملتمس، يتم الإثبات عن طريق بطاقة تعريف وطنية أو جواز سفر ساري المفعول أو منتهي الصلاحية إذا تعذر ذلك تقوم الممثليات القنصلية للطرف الملتمس منه منح رخص المرور للأشخاص المراد إثبات جنسيتهم بعد مجموعة من الإجراءات[1].

إن التصدي للهجرة غير الشرعية لا يكون فعالا دون رؤية شاملة وتحليل معمق للأسباب والإمكانيات المادية والبشرية المخصصة لمواجهتها، لذلك من الضروري التنسيق مع جميع البلدان المعنية بهذه الظاهرة حيث تعتبر مشكلة سياسية بالنسبة لكثير من الدول، حيث أصبح التعاون بين الدول الأوروبية والبلدان المغاربية ضروريا باعتبار هذه الأخيرة حاجز لتدفق المهاجرين نحو القارة الأوربية، وعليه لابد من التفكير المشترك شمال جنوب لإيجاد استراتيجية تساهم في الحد من هذه الظاهرة[2].

ثالثا: سن القوانين للحد من الهجرة غير الشرعية

للدولة أدوار عديدة تقوم بها من أجل ضمان العيش الكريم للشعب وضمان حريته والحرص على أمنه لكي لا يرغب أفراد الشعب في الهجرة منها ولو بطرق غير شرعية ضاربين بذلك عرض الحائط للأنظمة والقوانين وحتى لو تسبب ذلك بتعريضهم للعقوبة[3].

[1] بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر،2005، ص 52.

[2] رؤوف قميني، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية للجزائر، مرجع سابق، ص 265.

[3] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، ط 02، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص 21.

وعلى اثر ذلك اتخذت الجزائر إجراءات قانونية وقضائية لحماية حدودها البحرية والبرية من المرشحين المفترضين للهجرة من الجزائريين أو الأجانب الذين يحاولون أن يجعلوا من الجزائر منطقة عبور إلى دول الاتحاد الأوروبي، وفي هذا الإطار راجعت قانون رقم 211/66المؤرخ في 1966/07/21 المتعلق بوضعية الأجانب في الجزائر ليتم إصدار القانون رقم 08-11بتاريخ 2008/06/2 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها[1].

يحدد هذا القانون شروط دخول الأجانب إلى الإقليم الجزائري وإقامتهم به وتنقلهم فيه، مع مراعاة الاتفاقيات الدولية أو اتفاقيات المعاملة بالمثل.

يخضع الأجنبي، فيما يخص دخوله إلى الإقليم الجزائري وإقامته به وتنقله فيه لاستيفاء الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ونصوصه اللاحقة، ويجب على الأجنبي فيما يخص إقامته، أن يكون حائزا وثيقة السفر وتأشيرة قيد الصلاحية، وكذا الرخص الإدارية عند الاقتضاء[2].

المطلب الثاني: الآليات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

اقترن الإطار القانوني بالعديد من الإجراءات العملية التي تم اتخاذها على المستوى الدولي لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث أنشأت منظمة الأمم المتحدة سنة 2003لجنة خاصة عن الهجرة سميت "باللجنة العالمية للهجرة الدولية" ومقرها جنيف لمتابعة ظاهرة الهجرة وتقديم التقارير والتوصيات بشأنها للحكومات و للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، تضم اللجنة 19خبيرا عن الهجرة، وبدأت أعمالها في 27شباط 2004في ستوكهولم،

[1] القانون رقم 66-211، المؤرخ في 21 يونيو 1966، المحدد وضعية الأجانب في الجزائرّ، الجريدة الرسمية، العدد 153، ص05.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، جويلية 2008، ص05.

وقدمت تقريرا سنة 2005إلى الأمين العام عن الهجرة بشكل عام، وضرورة تنسيق الجهود والسياسات حول الهجرة والتنمية والهجرة غير الشرعية وتنظيم الهجرة[1].

في إطار التعاون الدولي في تنظيم الهجرة ومكافحة الهجرة غير الشرعية وتسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين، نجد "منظمة الهجرة الدولية" التي تم إنشاؤها سنة 1951تحت مسمى "اللجنة الحكومية الدولية لحركة المهاجرين في أوروبا"، ثم تم تعديل اسمها إلى منظمة الهجرة الدولية سنة 1980وهي تعمل مع الحكومات والمجتمع المدني لتعزيز فهم قضايا الهجرة، وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الهجرة، والحفاظ على كرامة الإنسان من المهاجرين[2].

كما قام الاتحاد الأوروبي باتخاذ خطوات عملية لمواجهة هذه الظاهرة والحد منها، حيث تبنى سياسة إقناع المهاجرين غير الشرعيين بالعودة إلى بلادهم مقابل الحصول على بعض المزايا، كما حرص على حماية الحدود وتأمينها بواسطة الشرطة الأوروبية(EUROPOL) من خلال وحداتها الوطنية المنتشرة في بلدان الاتحاد الأوروبي، بحيث تقوم الشرطة في هذا الإطار كذلك بضبط المستفيدين من المهاجرين غير الشرعيين الذين يبذلون قصارى جهدهم لتوفير المأوى لهم واستغلالهم بأبخس الأسعار للقيام بالأعمال القاسية، أو ذات خطورة على حياتهم، أو مهينة لهم. كما قامت دول الاتحاد الأوروبي بزيادة استخدام التقنيات الحديثة لمراقبة الحدود وتزويدها بأجهزة الإنذار المبكر ومضاعفة أعداد المتخصصين عليها لرصد تدفقات المهاجرين وأعدادهم وأماكن تجمعاتهم وإقامتهم وعملهم. أيضا يتبع الاتحادّ الأوروبي سياسة حث المهاجر غير الشرعي على الإدلاء بأي معلومات تفيد القبض على عصابات تهريب الأشخاص والاتجار بهم مقابل منحهم ميزة الإقامة لفترة زمنية معينة، ثم يمكن النظر عقب انتهائها في تجديدها مرة أخرى لمدة أطول، ثم تختار الدولة بين إعادة المهاجر إلى دولته أو

[1] للمزيد من التفاصيل عن هذه اللجنة, ينظر الموقع الالكتروني التالي: www.gcim.org

[2] لمزيد من التفاصيل عن هذه المنظمة, ينظر الموقع الالكتروني التالي: www.iom.int

بقائه بعد تسوية وضعه شرعيا على أراضيها. وفي سياق مكافحة الهجرة غير الشرعية أيضا قام الاتحاد الأوروبي بتشديد عقوبة الأشخاص القائمين على عمليات التهريب الذين تم ضبطهم. ومن ناحية أخرى وعلى اعتبار أن أكثر المهاجرين غير الشرعيين يفرون إلى أوروبا، لذا يجب اعتبار المهاجر غير الشرعي أو الذي اتجر به ضحية لا بد من تعويضه من خلال صندوق ينشأ للتعويضات في مثل هذه الظروف ويتم إعادته إلى دولته على حساب الدولة المتواجد عليها[1].

وضعت المفوضية الأوروبية سنة 2005 قائمة بأولويات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بالهجرة واللجوء وإدارة الحدود. تتمثل هذه الأولويات فيما يلي[2]:

- تحسين قدرة دول المصدر ودول العبور ودول المقصد في مجال إدارة الهجرة وحماية اللاجئين؛
- دعم قدرتها التشغيلية على إدارة الحدود؛
- تأمين أكبر للوثائق؛
- حظر الهجرة غير الشرعية؛
- تعزيز العلاقة بين الهجرة والتنمية؛
- منح اللاجئين فرصة أفضل للحصول على حلول دائمة؛
- ضمان عودة المهاجرين غير الشرعيين.

أما فيما يتصل بالجهود العملية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الصعيد العربي، نذكر منها الإعلان الصادر عن ندوة وزراء داخلية بلدان غرب المتوسط الذي عقد في مدينة البندقية سنة 2009الذي ضم سلسلة من الإجراءات العملية لمكافحة الجريمة المنظمة

[1] احمد رشاد سلام, "الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير الشرعية", في كتاب "مكافحة الهجرة غير المشروعة", إصدار جامعة نايف للعلوم الأمنية, طبعة 1، الرياض، 2010، ص 264-283.

[2] ينظر فروينك بلاس وآخرون, "دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي", منشورات الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان, كوبنهاغن 2010، ص 52-54.

والإرهاب وغسل الأموال والهجرة غير الشرعية، منها تكثيف تبادل المعلومات المتعلقة بالهجرة غير المشروعة وتهريب المهاجرين والتعاون للحد من تدفق المهاجرين بالتعاون بين دول المصدر ودول العبور ودول المقصد في حوض المتوسط[1].

كما أن هناك جهود أخرى بذلتها الدول العربية في هذا الصدد مثل بيان الرباط لسنة،2006 حيث طلبت 60 دولة افريقية وأوروبية مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لمعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى أوروبا، ويهدف هذا الإعلان إلى مواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية، وفي الوقت نفسه حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين، ويطالب بتعاون الشرطة والسلطات القضائية ضد الاتجار بالأشخاص وشبكات الجريمة التي تعمل في مسارات الهجرة غير الشرعية...، كما أن هناك جهودا ملحوظة لمنظمة العمل العربية في مجال إبرام الاتفاقيات لحماية العمالة العربية في مواجهة العمالة الأجنبية، كما تم إنشاء مرصد عربي للهجرة سنة 2008 بهدف بناء قاعدة بيانات تغطي البلدان العربية وتيارات الهجرة العربية، بحيث تشمل البيانات الإحصائية للهجرة وتوزيعاتها والتشريعات التي تحكم الهجرة والإجراءات التي تنظمها في بلدان الإرسال والاستقبال والتواصل بين المعنيين بالهجرة والتشاور مع جمعيات المهاجرين في بلدان الاستقبال[2].

[1] محمد فتحي عيد, "التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية", مرجع سابق الذكر, صفحة 78وما بعدها.

[2] عزت حمد الشيشيني, "المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال الهجرة غير الشرعية", في كتاب "مكافحة الهجرة غير المشروعة", إصدار جامعة نايف للعلوم الأمنية, طبعة 1, الرياض2010, ,ص 159-160.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا للإستراتيجيات المتخذة من قبل الدولة ضد ظاهرة الهجرة غير الشرعية، توصلنا إلى أن الجزائر مثلها مثل باقي الدول تعاني من تفشي انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانعكاسها على جميع الأصعدة، وإن الجهود التي تبذلها من خلال اتخاذها للإجراءات القانونية والاقتصادية اللازمة هي على قدر من الأهمية ولكنها غير كافية لوقف انتشار هذه الظاهرة ومكافحتها، والسبب هو عدم التركيز بشكل جدي على كل المستويات من أجل إيجاد حلول تتناسب مع التطور المتزايد لهذه الظاهرة والذي لا يتوقف، لذلك لابد من البحث بشكل جدي عن آليات حديثة تتوافق والمستوى الذي وصلت إليه هذه الظاهرة، فالقضية إذن ليست قضية تشديد في الإجراءات الأمنية بل لابد من إعادة النظر في دراسة جميع جوانب الهجرة غير الشرعية لمعرفة الأسباب وإيجاد الحلول المناسبة لها.

الخاتمة

الخاتمة

ساد الاعتقاد والتفاؤل بأن العالم سوف يشهد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي ومجموعة من دول أوروبا الشرقية، عصرا من السلام الدائم، ها هو اليوم يتخبط في ظاهرة جد خطيرة المتمثلة في الهجرة غير الشرعية، لقد شاءت المصادفة أن تأتي هذه الدراسة في وقت تصاعدت فيه ظاهرة الهجرة غير الشرعية والعنف على المستوى الدولي، ومن المؤسف أن أفعال تلك الظاهرة لم تعد تنحصر في العمليات الفردية التي يقوم بها الأفراد فرادى أو جماعات، بل انضمت فيه دول كبرى ودول صغرى، ومن المؤسف أن هؤلاء الذين يمارسون هذه الظاهرة بصفة منظمة ويجدون للشرعية الدولية وتنفيذ القرارات الصادرة عن الهيئات الدولية وهم أكثر الأصوات مطالبة بمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والقضاء عليها وهي في الواقع لا تبالي ولا تأخذ بعين الاعتبار المبادئ التي تدافع عنها رسميا.

تختلف المنظمات الدولية في تصنيف المهاجرين غير الشرعيين فحسب منظمة الهجرة الدولية فأشارت إليه بقولها أنه المهاجر الذي لا تتوافر لديه الوثائق اللازمة والمنصوص علها، الأفراد الذين ليس لهم وثائق قانونية للدخول إلى الدولة (دولة الاستقبال) ولكن استطاعوا الدخول سرا (بحسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة)، ويضيف مشروع "شبكة صحة الهاجرين" المختص بقضايا صحة المهاجرين إلى القائمة السابقة ما يلي :المهاجرين غير الموثقين، المهاجرين بصفة سرية، واللاجئين.

نجد غالبا أن من يوقع على الاتفاقيات الدولية للهجرة هي، الدول المستقبلة والدول المصدرة لا توقع لأنها تشكل لها عقبة في الالتزام بالتعهدات التي تخدم الطرف القوي في المعادلة.

نظرا لاحتكار الدول المصدرة لعملية مكافحة الهجرة غير الشرعية دون مشاركة باقي الأطراف الدولية، نخرج بتوصيات بوجوب مشاركة الجميع من منظمات المجتمع المدني والاعلام للخروج بمفهوم واضح لمخاطر الهجرة غير الشرعية والتوعية لتجنب زيادة انتشار الظاهرة التي تستنزف موارد الدول المصدرة للهجرة من كفاءات تنفق عليها الدول المصدرة الكثير من الأموال للتكوين حيث قدرت بعض الدراسات حوالي 250000 دولار للفرد الواحد.

بالإضافة لتعزيز دور الأمم المتحدة في تحقيق الهدف الذي أنشأت من أجله، وتعتقد أنه لتحقيق ذلك على المنظمة الأخذ ببعض هذه التوصيات:

- فضح كل الممارسات والادعاءات التي تشجع على الهجرة ومن يعمل بها ويتاجر بها أو يشجعها؛

- التركيز على الجوانب التربوية وعلى المواطنة في البرامج المدرسية لتحفيز الشباب على التعلق بوطنهم وعدم التفريط فيه؛

- توفير فرص العمل مع ضمان العدالة في الأجور؛

- تفعيل الاتحادات والنقابات والجمعيات المختصة وفتح جبهة عريضة ثقافيا وفكريا للحد من الهجرة غير الشرعية ؛

- تجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتفعيل قوانين لردع المساعدين في تزايد هذه الظاهرة؛

- حوكمة الهجرة عبر دمج كل الفاعلين في المجتمع للحد من هذه الظاهرة؛

- إنشاء مراكز مخصصة لتوقيف المهاجرين غير الشرعيين ريثما يتسنى للمصالح المعنية إمكانية إرجاعهم إلى بلدانهم؛

- التنسيق والعمل بالتشارك مع دول الجوار وإنشاء مؤسسات تراقب وتحارب هذه الظاهرة؛

- إنشاء مخابر للبحث العلمي تدرس ظاهرة الهجرة غير الشرعية وآليات الحد من هذه الأخيرة.

لذلك، وبما أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية موضوع الساعة فإنه يشغل اهتمام كل وحدات المجتمع الدولي، ولربما قد يضيق الضمير الدولي في وقت تمس هذه الظاهرة مراكز أكثر قوة في العالم ليكون وحدة موحدة تدافع عن الصالح الدولي ألا وهو القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية في كل أنحاء المعمورة، وذلك بتكثيف جهود الأمم المتحدة التي ينبغي أن تكون أكثر فعالية ومنسقة على نحو أفضل، تحددها استراتيجية وأولويات أكثر دقة، مع ضرورة قيام الدول بتنفيذها وتدعيمها، دون أن ننسى أن هذه المواجهة يجب أن تكون في حدود احترام أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وعلى وجه الخصوص القانون الدولي لحقوق الإنسان وما يمكن قوله أن الهجرة غير الشرعية بصفة عامة وهجرة الشباب بصفة خاصة هو مظهر من مظاهر السياسيين في تحقيق مصالح الشباب وأن الأرواح البريئة التي تغرق في عرض البحر عبر السفن غير الصالحة للهجرة يعكس خطورة الظاهرة، رغم أن الحكومة لم تبذل مجهودات استثمارية وتنموية لتوفير مناصب الشغل للشباب ومستوى معين يليق بهم، رغم الثروات والخيرات المتوفرة في بلادنا، بل اتخذت تدابير أمنية تعسفية وأصبح المهاجر غير الشرعي يعتبر كمجرم مع تجاهل الظروف التي أدت به إلى المغامرة بحياته.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

أ. باللغة العربية

1. الإمام حسن، مكافحة الهجرة غير الشرعية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ط1، 2014.

2. برقاوي حمد وآخرون، الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، مكتبة مدبولي، د ط، القاهرة، 2004.

3. البقاعي برهان الدين إبراهيم، الإعلام بسن الهجرة إلى الشام، دار ابن حزم، ط1، لبنان،1997، ص10.

4. بلاس فروينك وآخرون, "دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي", منشورات الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان, كوبنهاغن 2010.

5. بودلو كريستيان واستابلية روجية، دوركايم والانتحار، ترجمة أسامة الحاج، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت . لبنان، 1999.

6. بوساحة حورية، الإحصاء والاحتمالات، المعهد الوطني للتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، الجزائر، 2008.

7. توفيق حسين، الجريمة المنظمة ولإجراءات المتخذة ضد المهاجرين غير الشرعيين، الجزائر، مكتبة البليدة للنشر والتوزيع، 1998.

8. الخشاب أحمد، التفكير الاجتماعي، دراسة متكاملة للنظريات الاجتماعية، دار النهضة العربية، 1981.

9. الدوري عدنان، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، الكتاب الأول، أول الإجرام، مطبوعات جامعة الكويت، 1973.

10. راغب نبيل، هيبة الدولة (التحدي والتصدي)، دار غريب، د ط، القاهرة.

11. رمزي نبيل، النظرية السوسيولوجيا، أصولها الكلاسيكية واتجاهاتها المحدثة، (قراءات وبحوث)، دار الفكر الجامعي، (الاسكندرية . مصر)، 1999.

12. سلام احمد رشاد, "الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير الشرعية", في كتاب "مكافحة الهجرة غير المشروعة", إصدار جامعة نايف للعلوم الأمنية, طبعة 1، الرياض، 2010.

13. سلام فريد، التقنيات المنهجية الملائمة للبحث الاجتماعي، محاضرات منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، السداسي الأول، 2017.

14. سيف الدين هدى برهان، محاضرات الإحصاء في علم النفس، الفصل الخامس، السعودية، 2014.

15. الشمرتي حامد، الأساليب الإحصائية في اتخاذ القرار: تطبيقات في منظمات أعمال إنتاجية وخدمية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

16. بن شهرة مدني، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل الجزائرية، الطبعة 01، دار حامد للنشر والتوزيع، 2008.

17. الشيشيني عزت حمد, "المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال الهجرة غير الشرعية", في كتاب "مكافحة الهجرة غير المشروعة", إصدار جامعة نايف للعلوم الأمنية, طبعة 1، الرياض 2010.

18. صعب حسن، الإنسان العربي وتحدي الثورة العلمية والتكنولوجية، دار العلم للملايين، ط2، لبنان،1981.

19.عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار النمير، الطبعة الثانية، دمشق، سوريا، 2005.

20. بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر،2005.

21. العوجي مصطفى، دروس في العلم الجنائي، ج 2، مؤسسة نوفل، ط 2، بيروت، لبنان،1987.

22. العيسوي إبراهيم، التنمية في عالم متغير، ط 02، دار الشروق، القاهرة، 2001.

23. العيسوي عبد الرحمن محمد، الجريمة بين البيئة والوراثة، منشأة المعارف بالإسكندرية، د ط، مصر ،2004.

24. العيسوي عبد الرحمن محمد، المجرم الشاذ، دار الفكر الجامعي، د ط، الإسكندرية، 2005.

25. غربي محمد وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع.

26. قميني رؤوف، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية للجزائر، دار هومه، 2016.

27. المخادمي عبد القادر رزيق، الهجرة السرية واللجوء السياسي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012م.

ب. باللغة الفرنسية

28. A.Percheron luniverspolitiqdes enfant, Armand Colin Paris, 1974..

29. Adolfo Fernandez, Zoila: Frent et les psycanalyses, ed fernand Nathan, Paris, 1986.

30. E.durkhaim: education et Sociologie, PUF, Paris.

31. G.Rochert , introduction a la sosociologiegenerale, HMM, Montreal, 1986.

32. Jean Pierre Citeau , Brigitte engelhardt bitrian, introduction a la psyehosociologie: concepts et etudes de cas, Armand Colin, Paris, 1999.

33. Noella Barquin et col: Dictionnaire de philosophie, Armand Colin, Paris, 1995.

34. Norbert sillamy, dictionnaire de la psycologie,n,ed, Paris, larousse,1996.

35. Patricia Haniga: la jeunesse en difficulté, Québec: press de l'university du Québec, 1997.

ت. باللغة الإنجليزية

36. Douglas.S.Massey .Joaquin Arango (and others).theories of migration. A revieiw and Appraisal.population and development .USA.ىSeptember 1993.

37. IBID.

38. Idem.

39. Mary kirtz .interntional migration system.A global approach.Oxfard claremdon press.England.1992.

40. Philippe Fargues, EU Neighbourhood Migration Report European University Institute,2013,. http://cadmus.eui.eu/bhtstream/handle.

ثانيا: الأبحاث والرسائل الجامعية

41. الأطرش كريفيف وعكوش فتحي، الهجرة غير الشرعية، دوافعها وآليات معالجتها وطنيا ودوليا، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، العدد 04، جوان 2016.

42. بتقة خديجة، السياسات الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

43. بوحادة سارة، تداعيات الهجرة غير شرعية على الأمن الجزائري، (مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية: العدد 01- فيفري 2020)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر.

44. ختو فايزة، البعد الامني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الاورو مغاربية 1995-2010، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011/2010.

45. ساعد الرشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر في منظور الامن الإنساني، مذكرة ماجيستير علوم سياسية تخصص دراسات مغاربية قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012.

46. صايش عبد المالك، "مكافحة تهريب المهاجرين السريين "، دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، 2014.

47. موساوي أحمد، أعراب نعيمة، أثر الهجرة غير الشرعية على الجزائر، مذكرة ماستر تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2019/2018.

48. وكواك شريف و بن خليفة حمد، علاقة الهجرة غير شرعية بالإرهاب وتأثيراتها الأمنية عربيا وأوروبيا، الملتقى الدولي التاسع حول التأمينات الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2019/01/31، الجزائر.

49. Roel peter Wilhelmina JENNISSEN. Macro-ecoamic determinants of international migration in Europe. Chapter3 (theorical framework of international migration) Amsterdam: Dutch university press2004.

ثالثا: المجلات والجرائد والملتقيات

50. باخويا إدريس، سبل مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، 11، العدد 1، 2015.

51. التميمي محمد رضا، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، دفاتر السياسة والقانون، تصدر عن جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الرابع، جانفي 2011.

52. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد ،72الصادرة بتاريخ 02ديسمبر 2001.

53. حروري سهام،"الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، مجلة المفكر، العدد ،05جامعة محمد خيضر، بسكرة.

54. الخضري أنور قاسم، قراءة في مفهوم الهجرة في الإسلام، مجلة البيان، العدد 325، جويلية 2014، https://albayan.co.uk/MGZarticle2، 2021/04/02، 17:45.

55. الدهيمي الاخضر عمر، دارسة حول الهجرة السرية في الجزائر، الندوة العلمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية، 2010.

56. رابحي لخضر، رشيد هاجر ، الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالإرهاب الدولي، مجلة البحوث القانونية و السياسية، المجلد 02، العدد 14، جامعة د. مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر.

57. رشدي حشود، رجال على الحدود حزمه عزم وتحدي، مجلة الجيش، العدد 621.

58. السراني عبدالله سعود، العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (الرياض . السعودية)، 2010.

59. سوماتي شريفة، الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم في الاتفاقيات الدولية والتشريع الجزائري، الملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية، جامعة ادرار من 26 إلى 2016/04/27.

60. شراق محمد، غريب أن يهرب شباب من بلده في خزينته 100مليار جريدة الخبر اليومي ، ليوم 11جوان ،2008العدد 5344.

61. الشيخ وليد، "أوروبا وقضايا الهجرة، معضلة الأمن والاندماج" مجلة السياسة الدولية، عدد 165، جويلية 2006.

62. عواشرية رقية سليمان، نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة الجزائر نموذجًا، المجلة العربية للدراسات الامنية، المجلد 33، العدد 71، الرياض، 2018.

63. عياش إبراهيم محمد، " المقاربة السيكولوجية لظاهرة الهجرة غير الشرعية"، مجلة الحوار المتمدن، العدد2386، http://www.anewar.org/debat، 2021/05/26، 20:07.

64. الفرا وليد عبد الرحمان، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، 2008.

65. فيلالي كمال، الهجرة الحراك النفي على الصعيد الثقافي واللغوي، مخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة، الجزائر، 2010.

66. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2019.

67. محمد رمضان، الهجرة السرية في المجتمع الجزائري، أبعادها وعلاقتها، بالاغتراب الاجتماعي – دراسة ميدانية –مجلة العلوم الإنسانية، السنة السابعة، ع43، 2009.

68. مصباح عامر، "الهجرة غير الشرعية إطار نظري للتحليل"، مجلة فكر ومجتمع، العدد 05، طالسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر،2010.

69. بن نايف علي، الشحود، موسوعة البحوث والمقالات العلمية: شوهد عبر الرابط: –http://islamport.com/w/amm/Web/3779/11320.htm

70. الهجرة من والى الجزائر، مجلة الشرطة، عدد خاص جويلية، 2008.

رابعا: المواقع الإلكترونية

71. للمزيد من التفاصيل عن هذه اللجنة, ينظر الموقع الالكتروني التالي:

www.gcim.org

72. للمزيد من التفاصيل عن هذه المنظمة, ينظر الموقع الالكتروني التالي:

www.iom.int

73. التليلي حسان، "أوروبا تحاول تطويق الهجرة غير الشرعية ودول المتوسط تطالبها بالمساعدة في تسوية أزمة البطالة"، شوهد عبر الرابط:

https://annabaa.org/banews/

74. القبندي عنود، "الملايين يجبرون على الهجرة على مر العصور الهجرة البيئية دراما متواصلة وحضارات غائبه"، بيئتنا، شوهد عبر الرابط:

http://www.beatona.net/ar/knowledge

75. الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، شوهد عبر الرابط: https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar

خامسا: الوثائق المكتوبة والالكترونية

76. إعلان تونس للقمة الأولى لرؤساء دول وحكومات بلدان الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، 06/05 ديسمبر 2003.

77. بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الدورة 55،15 نوفمبر 2000.

78. القانون رقم 66-211، المؤرخ في 21 يونيو 1966، المحدد وضعية الأجانب في الجزائرّ، الجريدة الرسمية، العدد 153.

الملاحق

الملاحق:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العـالي والبحث العلـمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

التخصص: سياسة عامة

استمارة الاستبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

تحية طيبة

في إطار التحضير لإعداد مذكرة ماستر في العلوم السياسية بعنوان "**السياسات الجزائرية لمواجهة الهجرة غير الشرعية عبر البحر**" وبغرض إتمام هذه الدراسة أستسمحكم أن تتفضلوا بالمشاركة في إثراء هذا الموضوع من خلال الإجابة على الأسئلة الموجودة بهذه الاستمارة وهذا من أجل التعرف على آرائكم في هذا المجال، حتى نتوصل إلى نتائج دراسة موضوعية نلتمس من سيادتكم الإجابة على جميع الأسئلة بكل عناية ووضوح .

كما أحيطكم علما أن إجابتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي كما يتشرف الطلبة بتزويدكم بنسخة من هذا البحث أو نتائجه في حالة اهتمامكم به إما عن طريق الاتصال المباشر أو عن طريق البريد الالكتروني.

الرجاء إبداء رأيكم بوضع إشارة (✓) داخل المربع المناسب

الجزء الأول: بيانات وصفية

1. **الجنس**

ذكـــر ( ) أنثـــى ( )

2. **المستوى التعليمي:**

ابتدائي ( ) متوسط ( ) ثانوي ( ) جامعي ( )

3. **العمـــر:**

من 15 الى 19 سنة ( ) من 20 الى 24 سنة ( ) من 25 الى 29 سنة ( ) من 30 الى 34 سنة ( ) من 35 الى 39 سنة ( ) من 40 فما فوق ( )

الجزء الثاني: أسئلة الاستبيان

المحور الأول: الاتجاه نحو الهجرة

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
أشعر أن الهجرة ستحسن أوضاعي المعيشية					
أعتقد أن الهجرة ستساعدني على تكوين ثروة تعينني على مصاعب الحياة					
أعتقد أن الهجرة سوف توفر لي فرصة عمل					
أرى أن الهجرة ستخلصني من الضغوط النفسية التي اعاني منها					
أرى أن الهجرة توفر فرصا كبيرة للفرد لإكمال دراساته العليا					
أرى ان الهجرة ستحقق لي طموحاتي					
أرى أن الهجرة ستوفر لي الامان					
أرى أن الهجرة تعمل على تنمية مهاراتي وزيادة خبراتي					
أى أن حصولي على جنسية اجنبية سيحقق لي امتيازات ومكاسب					
يعجبني الاحترام الذي يحظى به العلماء المهاجرين					
لو تتوفر لي الوسائل لهاجرت الى الخارج في اقرب فرصة ممكنة					

المحاور الثاني: السياسات الجزائرية لمواجهة الهجرة غير الشرعية عبر البحر:

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
هل ترى أن دور الدولة مجدي في مكافحة الهجرة غير الشرعية					
هل ترى أن المجهودات المبذولة من طرف الدولة أدت إلى نتيجة ملموسة					
قلة الحملات والنشرات التوعوية التي تحذر من خطر الهجرة الغير شرعية					
ندرة مراكز دعم وتنمية قدرات ومهارات الشباب للاعتماد على انفسهم					
عدم وجود قانون رادع لمعاقبة الاشخاص القائمين على تهجير الشباب غير قانونيا					
عدم وجود مراكز خاصة للأشخاص الذين يفكرون في الهجرة غير الشرعية حتى يتسنى لهم دراسة مشاكلهم وايجاد حلول لهم					
ابرام اتفاقية مع كافة الدول التي يهاجر لها لاسترجاع المهاجرين غير الشرعيين					

تم بحمد الله